أثر الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية

كانون الأول ٢٠١٧

بـاب منـزل مقصـوف فـي غـزة. رفضـت المـرأة إزالـة البـاب بعـد أن فقـدت زوجهـا وابنهـا وابنتهـا بسـبب قصـف منزلهـم أثنـاء الاعتـداء الأخيـر علـى قطـاع غـزة عـام ٢٠١٤.

تصوير: نائل قديح

أثر الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية

أجرى هذه الدراسة: مركز العالم العربي للأبحاث والتنمية (أوراد)
المؤلفان: د. نادر سعيد ومنى عماشة
فريق البحث: ريم زياد-غطاس، سامر سعيد، نيكولاس هايمان، إيناس أبو غوش، هشام السطري، خالد الغوج، خالد حمامدة، إيمان عاصي، ختام أبو عمر، أمال البندي، زبيدة أبو توهة، ليندا الطويل، بدور قشطة، غدير عمر.

شكر وتقدير
تعد دراسة «تأثير الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية» ثمرة مجهود جماعي، ونقدم خالص الشكر للأشخاص اللذين شاركوا وساهموا بها بطرق متعددة. والأهم من ذلك، ندين بالفضل للنساء اللاتي منحننا وقتهن الثمين لمشاركتنا قصصهن وتجاربهن. نرغب أيضاً بتوجيه الشكر لأعضاء المؤسسات المختلفة اللذين شاركونا آراءهم ونصائحهم.

التنسيق الفني
نرغب أيضاً بالتعبير عن تقديرنا لمنظمة ActionAid، ومؤسسة الثقافة والفكر الحر، ومنظمة Alianza por la Solidaridad، الذين بادروا بالدراسة ودعموا إعداد هذا التقرير من خلال المراجعة والتغذية الراجعة القيمة.

جميع الحقوق محفوظة. هذا العمل خاضع لحقوق النشر، ولكن يمكن طباعته أو نسخه دون دفع رسوم لأهداف المناصرة وإجراء الحملات والتدريس، ولكن باستثناء إعادة البيع.

هذا المشروع بدعم من:

الاتحاد الأوروبي
مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World for Research & Development
جمعية الثقافة والفكر الحر
The Culture & Free Thought Association
actionaid
Alianza por la Solidaridad | 30 Años

كانون الأول ٢٠١٧

المحتويات

المقدمة **٥**

أهداف البحث **٦**

الخلفية والسياق **٧**
الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ٧
فشل المجتمع الدولي ١٠

رواية القصة **١٢**
الإطار التحليلي ١٣
ينتهك الاحتلال حقوق الإنسان: أصوات النساء ١٣
١. مواصلة الحياة بعد العدوان والخسائر والصدمات ١٤
٢. الحراك ضد المستوطنات والمستوطنين ومقاومتهم في المنطقة «ج» والقدس الشرقية ٢٠
٣. الهدم والفصل ٣٢
٤. بطاقات الهوية وتفكيك العائلات ٣٧
٥. الحصار على قطاع غزة الحد من الفرص والاستفادة من العلاج الطبي ٤٢

تحليل النتائج والتوصيات **٤٦**
مقدمة ٤٧
١. الاحتلال الطويل الأمد يعزز السمة الذكورية للمجتمع ٤٧
٢. فكفكة التعميمات الخاطئة حول النساء الفلسطينيات
(ناشطات متنوعات وواسعات الحيلة) ٤٨
٣. القوة والتمكين في وجه المحن ٥٠
٤. آراء النساء بشأن تدخلات الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ٥٣

التوصيات **٥٦**
أولاً: على مستوى السياسات ٥٨
ثانياً: المناصرة والإعلام ٦١

الملحق ١: نطاق البحث والمقاربة والمنهجية **٦٤**
نطاق البحث ٦٤
المقاربة ٦٤
المنهجية ٦٥

الملحق ٢: المراجع **٦٦**

المقدمة

عانت المرأة الفلسطينية من اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي المتعددة التي أثرت على تصرفاتها ومقاومتها وحياتها. وتتخطى معاناتها الأثر الجسدي الذي يتركه الاحتلال العسكري فتؤثر أيضاً على تفاصيل حياتها اليومية الشخصية. يؤدي العنف والمجتمع الذكوري الذي يعمل في مجالات ومستويات مختلفة من الحياة إلى إسكات النساء وإخفاء معاناتهن. وتعد لائحة الاعتداءات التي يرتكبها الاحتلال ضد المرأة الفلسطينية طويلة. إذ ذكرت المشاركات في المجموعات المركزة والمقابلات المعمقة بعض أخطر الاعتداءات التي تُمارس ضد النساء وهي: قتل المرأة الفلسطينية أثناء العدوانات الثلاثة الأخيرة في غزة، وقتل المرأة الفلسطينية على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، والاعتداء بالضرب على النساء في الاحتجاجات ضد الاحتلال، وخطف النساء والفتيات واعتقالهن بطريقة غير قانونية، وحرمان النساء من الاستفادة من الخدمات الصحية، بالإضافة إلى الاعتداءات وجرائم الكراهية والعنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على أراضي الضفة الغربية.

يعد عنف الاحتلال وأدوار الجنسين التي يفرضها المجتمع الذكوري عاملان يعززان بعضهما البعض في العديد من الأحوال. ويؤدي رفض الاحتلال لإمكانية التنقل إلى ظهور أوضاع تعزز ضعف النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، تُمنع بعض الفتيات من متابعة تعليمهن بسبب قلق ذويهن على أمنهن عند عبور حواجز الجيش الإسرائيلي أو بسبب مضايقات المستوطنين. إذ يؤدي تعرض الرجال إلى مختلف أنواع العنف من الاحتلال إلى زيادة مستوى ردود أفعالهم الناتجة عن الصدمات والتي ينتج عنها في بعض الحالات المزيد من العنف ضد النساء[1]. ومن أكثر الحالات المأساوية التي ذكرتها المشاركات تروي قصة امرأة فقدت حياتها وحياة طفلها حديث الولادة بسبب حواجز الجيش الإسرائيلي. وتعد النساء اللواتي تعملن في المستوطنات غير القانونية أكثر عرضة للاعتداءات والسيطرة المتعددة الأشكال لأنهن يفتقدن للحماية القانونية والاجتماعية. فتدفع هذه المخاوف المتعلقة بالأمن العائلات لتكون أكثر حماية، ولهذا تصبح فرص متابعة النساء للتعليم والعمل والحصول على الخدمات الاجتماعية محدودة أكثر.

تعرض هذه الدراسة شهادات النساء الفلسطينيات بهدف تسليط الضوء على تجربة العيش في ظل العنف والاستعمار الاستيطاني والمجتمع الذكوري. وتوضح هذه الدراسة أيضاً قوة المرأة الفلسطينية وقدرتها على المقاومة وإعادة بناء حياتها من الصفر.

[1] تظهر البيانات الكمية التي جمعتها أوراد بالتعاون مع شبكة What Works network (٢٠١٧) وجود علاقة مباشرة بين التعرض لاعتداءات الاحتلال وتعرض النساء والفتيات للعنف (في تقرير غير منشور). ويوضح التحليل النوعي هذه العلاقة. للمزيد من المعلومات حول العلاقة بين اعتداءات الاحتلال وتعرض النساء للعنف، يرجى مراجعة: العنف ضد النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لنادر سعيد وريم زياد غطاس ونيكولاس هيربيرت هايمان ومحمد شعيبي (بحث تكويني). أوراد، رام الله. ٢٠١٧.

أهداف البحث

بدعم من مؤسسة الثقافة والفكر الحر و ActionAid و Alianza por la Solidaridad، أجريت هذه الدراسة حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات المقيمات في الأراضي المحتلة. إذ تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العواقب والقيود وانتهاكات الحقوق والمعوقات اليومية الشديدة التي تعاني منها النساء. ويهدف البحث، من خلال إجراء دراسة معمقة ودقيقة، إلى تقديم أساس من الأدلة الدامغة لنقض الرواية السائدة وتشويه صورة الفلسطينيين عامة، والمرأة الفلسطينية خاصة. إذ لا يزال من المهم توثيق الإجحاف والقمع الذي تعاني منه النساء وعائلاتهن من منظور جنساني، ولتسليط الضوء على فشل الحكومات الدولية الذريع في الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص: حماية الشعب الخاضع للاحتلال.

ويركز البحث على العناصر المترابطة التالية:

- مخاطر وتهديدات الأمن والأمان، بما فيها العنف الممارس ضد النساء والقيود المفروضة على حريتهن في الحركة وتشريد العائلات القسري، كعواقب مباشرة للاحتلال الإسرائيلي/سياسات الحصار والتمييز المنهجي التي يمارسها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون والحكومة.
- دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية العنصرية التي يفرضها الاحتلال وعواقبها على النساء اللواتي يستفدن من الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الماء، إلخ) وموانع كسب العيش والحصول على فرص تتيح لهن المشاركة في سوق العمل والحياة المهنية والاقتصادية.

الخلفية والسياق
الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بدأ تشريد الفلسطينيين من وطنهم التاريخي. إذ تعرض ما يقارب ١٥٠٠٠٠ فلسطيني إلى التشريد القسري أثناء الانتداب البريطاني، في فترة حكم بريطانيا لفلسطين الممتدة بين العامين ١٩٢٢ و١٩٤٨. فشهدت هذه الفترة التنفيذ الواقعي والقانوني لوعد بلفور، الذي أُصدر عام ١٩١٧، والذي منح اعترافاً واضحاً ودعماً لفكرة إنشاء وطناً قومياً لليهود في فلسطين من خلال الهجرة والاستعمار (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧).

وفي العام ١٩٤٧، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٨١(٢)، الذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، وهو قرار يعارض رغبات غالبية السكان الأصليين. وتبع هذا القرار تحرك المليشيات الصهيونية المسلحة ومظاهرات أجراها الفلسطينيون ضد خطة التقسيم. ومع بداية الحرب الأهلية في فلسطين الواقعة تحت الانتداب والحرب العربية الإسرائيلية اللاحقة في العام ١٩٤٨، شُرد أكثر من ٧٥٠٠٠٠ فلسطيني قسراً في الفترة الممتدة بين أواخر العام ١٩٤٧ والنصف الأول من العام ١٩٤٩. بالنسبة للفلسطينيين، تُلقب هذه الحرب باسم النكبة. (بادل، ٢٠٠٤).

وبعد مرور عقدين، اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، التي شُرد خلالها ٤٣٠٠٠٠ فلسطينياً، واحتلت إسرائيل القدس الشرقية العربية والضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، ومرتفعات الجولان في سوريا وصحراء سيناء في مصر. ومنذ ذلك الحين، يعيش اللاجئون الفلسطينيون في شتات دائم بعيداً عن وطنهم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧). لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي هيئة الأمم المتحدة المسؤولة عن شؤون اللاجئين الفلسطينيين، ٥ ملايين لاجئ يستفيدون من خدماتها (الأونروا، ٢٠١٧). ويشكل اللاجئون حالياً ما يقارب ٤٢٪ من الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين، بما فيهم ٢٦٪ في الضفة الغربية و٦٨٪ في غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦).

لا يزال الفلسطينيون يتعرضون للتهجير القسري بسبب سياسات إسرائيل الهادفة لتوسيع الاحتلال والاستعمار. ودفع تشريد الفلسطينيين المستمر ومصادرة ممتلكاتهم وإنكار حقهم في تقرير مصيرهم السيد جون دوغارد، المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ٢٠٠٦، إلى تلقيب الفلسطينيين بـ"الشعب المهدد بالزوال" (نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، ٢٠٠٦).

يصادف العام ٢٠١٧ الذكرى الـ٦٩ للنكبة الفلسطينية والذكرى الـ٥٠ لاحتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. ويعيش حالياً ٤،٨ ملايين فلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، يعد واحد من كل أربعة فلسطينيين يعيشون في الأراضي المحتلة لاجئاً مسجلاً لدى الأونروا، بينما يعيش ١،٢ مليون شخصاً في مخيمات اللاجئين في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦).

وبمتابعة الأحداث التي جرت خلال السبعين عاماً الماضية، من غير المرجح أن تتخلى إسرائيل عن سياسة الاحتلال أو تغييرها أو الحد منها. إذ يبدو أن الاتجاهات الحالية تنذر باحتلال أشد وأكثر عنفاً. ومنذ العام ١٩٦٧، استولت إسرائيل على آلاف الدنمات من الأراضي الفلسطينية، وأعلنت أن قطاع غزة "كيان معاد"، وفرضت حصاراً برياً وجوياً وبحرياً على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧، وطبقت تقسيمات جغرافية مدمرة من اتفاقيات أوسلو أدت إلى تجزئة الضفة الغربية إلى أراضٍ متناثرة وغير متصلة تعيش أوضاعاً قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة.[٢]

وتعد الآثار السلبية لاحتلال الجيش الإسرائيلي لفلسطين واسعة النطاق، تنعكس في أشكال مختلفة من العنف والتمييز الممارسين من خلال بروتوكولات عسكرية وسياسات مختلفة. فتشمل هذه البروتوكولات على سبيل المثال التوسيع غير القانوني للمستوطنات على الأراضي الفلسطينية ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية لهذا الغرض، وتشريد الفلسطينيين من منازلهم وهدمها، والاعتداءات الجسدية التي يرتكبها الجنود والمستوطنون، وتفكيك العائلات بسبب سياسات التمييز وجدار الفصل (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٦).

علاوة على ذلك، سلط تقرير صدر عام ٢٠٠٥ عن منظمة العفو الدولية الضوء على التأثيرات السلبية المتعددة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حياة المرأة الفلسطينية، ويشمل أفظعها: منع النساء في المخاض عبور الحواجز العسكرية والوصول إلى مقدمي الخدمات الصحية مما يؤدي إلى ولادتهن على الحواجز، وفقدان النساء لعملهن الزراعي بسبب مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على تنمية الأراضي واستخدامها، ومضايقة طالبات المدارس وتهديدهن وتفتيشهن عند ذهابهن إلى المدارس، اختطاف النساء الفلسطينيات وسجنهن ومعاملة السجينات الفلسطينيات معاملة سيئة في المعتقلات الإسرائيلية، بالإضافة إلى العنف الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية من قبل الرجال الفلسطينيين في حياتهن اليومية (منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٥). وتشير التقارير الأخيرة إلى استمرار ممارسات العنف هذه وتكثيفها. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير للأمم المتحدة (٢٠١٢) إلى مجموعة قوانين الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى طرد الفلسطينيين من القدس ومنعهم دخولها.[٣]

وتقدم تقارير الأمم المتحدة (٢٠١٥) أشكال العنف المختلفة وتشير إلى أنه "لا تزال القيود المفروضة على التنقل، وزيادة توسيع المستوطنات غير القانونية وعنف المستوطنين، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية وتشريد الفلسطينيين، وتجزئة الأراضي وإغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة على وجه الخصوص لها تأثير سلبي مختلف لدى كل من الجنسين على حياة النساء الفلسطينيات وعائلاتهن."[٤]

[٢] في الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة، اتفقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على تقسيم مؤقت للضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ثلاث مناطق: "أ" و"ب" و"ج". كان من المفترض أن يدوم هذا التقسيم حتى الوصول إلى الحل النهائي في غضون خمس سنوات. وعندما فشلت المفاوضات الإسرائيلية/الفلسطينية في العام ٢٠٠٠، صنف ما يقارب ٣٦٪ من أراضي الضفة الغربية كمناطق "أ" و"ب" التي شملت معظم المناطق المعمورة، لتبقى غالبية أراضي الضفة الغربية -أكثر من ٦٠٪- التي تتميز بإمكانيات للتنمية المستقبلية في المنطقة "ج". مُنحت السلطة الفلسطينية معظم السلطات الحكومية في المنطقة "أ"، واستعادت إسرائيل السيطرة الأمنية على المنطقة "ب" ونقلت إدارة الشؤون المدنية إلى السلطة الفلسطينية، وأصبحت المنطقة "ج" خاضعة إلى سيطرة إسرائيل الكاملة في الشؤون المدنية والأمنية. ومن الجدير بالذكر أن مسؤولية تخطيط وتقسيم المنطقة "ج"، بما فيها منح تصاريح البناء، التي كان من المفترض أن تُمنح إلى السلطة الفلسطينية عند نهاية العام ١٩٩٨، لا تزال تحت سيطرة إسرائيل.

[٣] الأمم المتحدة، ٢٠١٢. تأثير الاحتلال الإسرائيلي على السكن والرعاية الصحية وفرص العمل لدى فئة النساء الفلسطينيات والشباب. https://www.un.org/press/en/٢٠١٢/gapal١٢٣٤.doc.htm

[٤] الأمم المتحدة، بعثة دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، ٢٠١٥. صحيفة الوقائع: أوضاع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال. http://palestineun.org/fact-sheet-the-state-of-palestines-women-under-occupation

تتأثر النساء على وجه الخصوص في ظل الاحتلال والصراع وما بعده. يصف منهاج عمل الأمم المتحدة (١٩٩٥) كيف تتأثر الفتيات والنساء بشدة في ظل النزاعات المسلحة بسبب جنسهن وانعدام المساواة في المجتمع (منظمة الأمم المتحدة، ١٩٩٥). ولا تشكل المرأة الفلسطينية استثناءً. فتعاني النساء جميعهن بشدة من العنف المنظم للاحتلال الإسرائيلي بسبب جنسهن. إذ تزداد التحديات المتعلقة بالجنس التي تعاني منها النساء سوءاً وتتفاقم بسبب الاحتلال.

يضطلع الاحتلال بدور تخريبي في تشكيل ديناميات الاحتياجات والعلاقات والأدوار والتصورات المتعلقة بالجنسين في المجتمع الفلسطيني. وله تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، وظاهرة وخفية أيضاً. تزداد التفاوتات بين النساء والرجال في فلسطين وتتفاقم بسبب التفاوتات الجديدة التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي.

فعلى سبيل المثال، يؤدي التقسيم الجغرافي والقيود على تنقل الشعب الفلسطيني إلى أن تشعر النساء بالخوف والرهبة من السفر أو أن تتعرض إلى ضغط من عائلاتهن للبقاء في المنزل، مما ينعكس على حياتهن الاجتماعية واستفادتهن من الخدمات الصحية والتحصيل العلمي وفرص العمل. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي المواقف المحافِظة المتزايدة والاعتقاد بأن انعدام الأمن يشكل خطراً إضافياً على النساء الشابات إلى ردة الفعل المنتشرة بشكل واسع والمتمثلة بالزواج المبكر (منظمة Kvinna till Kvinna، ٢٠١٢).

فشل المجتمع الدولي

بالرغم من قرارات الأمم المتحدة المتكررة التي تطالب في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، إلا أنه مستمر وبقوة. وأشار المختصون القانونيون إلى أنه بالرغم من أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني قد ساهم كثيراً في إثراء محتوى مجموعة القوانين الدولية، إلا أن ضحايا هذا النزاع لم يحصلوا سوى على القليل من الفوائد التي يمكن توقع الحصول عليها من حجم المساهمات الكبير هذا (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٦).

> "تتأثر جميع نواحي حياة النساء بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن السبب قد يبدو للوهلة الأولى كاجتماعي وخاص، لكن الحقيقة هي أن الاحتلال هو السبب الرئيسي في تعقيد حياة النساء."
>
> (ناشطة نسائية فلسطينية، مقابلة معمقة، غزة)

وركزت التدخلات الدولية والمؤسساتية في فلسطين على تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي المباشرة والمستهدفة للخدمات. لعل هذا الأمر يعكس حقيقة أن نظام الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني يرتكز على الطبيعة المؤقتة لحالات الاحتلال العسكري. إلا أن الاحتلال الإسرائيلي ليس بالمؤقت على الإطلاق. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٦). ويؤدي هذا الاعتراف إلى التشديد على حقيقة أن المجتمع الدولي خذل الشعب الفلسطيني في مسؤولياته المتمثلة بـ: (١) تحميل اسرائيل المسؤولية بأداء التزاماتها القانونية كقوة احتلال و(٢) تأدية دور فعال في إنهاء احتلال فلسطين.

دفعت العمليات المتعمدة المتمثلة بالقتل غير المشروع واستهداف المدنيين وتنفيذ عقوبات جماعية المحققين والمندوبين إلى الوصول إلى استنتاج وحيد، وهو أن إسرائيل انتهكت القانون الدولي الإنساني واتفاقية جينيف الرابعة للعام ١٩٤٩. يوضح الشكل التالي التحديات الأساسية التي تمس المرأة الفلسطينية وتهددها وتحرمها من حقوقها في ظل الاحتلال الإسرائيلي المتواصل. ويلخص هذه التحديات من حيث صلتها بقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الشـكل رقـم ١: التحديـات الأساسـية التـي تمـس المـرأة الفلسـطينية وتهددهـا وتحرمهـا مـن حقوقهـا فـي ظـل الاحتـلال الإسـرائيلي المتواصـل.

(المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٦)

رواية القصة[٥]

[٥] غُيرت أسماء النساء ولم يُكشف عن مجتمعاتهن الحقيقية للحفاظ على خصوصياتهن وحماية هوياتهن.

الإطار التحليلي

تلخص هذه العبارة، التي قالتها امرأة تبلغ من العمر ٤٨ عاماً من غور الأردن التابعة إلى المنطقة "ج" والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، الطبيعة المعقدة للعلاقات بين الجنسين في ظل الاحتلال، حيث ينبغي على النساء تلبية متطلبات الأدوار الاجتماعية التقليدية والمعايير الثقافية والعيش في أوضاع اقتصادية متقلّبة والتعامل مع الاحتلال السائد طويل الأمد.

> "قصة حياتي تتمثل بالانتقال من حلقة مفرغة إلى أخرى، نتخطى العقبات في المنزل والتمييز في العمل والمضايقات في الشارع، لنكتشف في النهاية أننا جميعنا، رجال ونساء، محاطين بالاحتلال. كيف يمكنك التخلص من الأذية (فهناك عدو في المنزل وعدو خفي) وكيف يمكنك أن تصبحي مبتكرة لتمكين نفسك وتجاوز التحديات؟ بطريقة ما، نثابر."
> (مشاركة، مقابلة معمقة، غور الأردن)

تقدم الصفحات التالية تجارب وآراء المشاركات في المجموعات المركزة والمقابلات. فينقل هذا التقرير صوت النساء الفلسطينيات وتجاربهن وأعمالهن وحسراتهن وآمالهن. سيتم الكشف عن أشكال انتهاكات حقوق الإنسان المعقدة التي خضعت النساء لها والقوة التي أظهرنها في سياق تحليلات أوسع تقوم على أساس نوع الجنس. وستكشف هذه التحليلات عن الترابط الموجود بين انتهاكات الاحتلال والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياق القانوني والمؤسساتي العام. وسيقدم إجراء التحليلات من منظور جنساني روابط بين الصعيد العام (السياسات الاقتصادية والاجتماعية للولوج إلى الموارد العامة)، والصعيد الخاص (المنزل)، والحقيقة الشاملة للاحتلال الإسرائيلي (بما أنه العامل الأساسي في الحد من الحصول على فرص شخصية وجماعية تساعد على التمكين والتقدم). وبشكل عام، سيتيح لنا اتباع نهج نسوي في إجراء تحليل يراعي نوع الجنس التركيز على الطبيعة المعقدة للأفعال وردود الأفعال في ظل السياق السائد، من أجل الكشف عن العامل الناشط لدى النساء وردود أفعالهن على طبيعة التمييز المزدوجة (الثقافية والمتعلقة بالاحتلال).

ينتهك الاحتلال حقوق الإنسان: أصوات النساء

تنوعت الانتهاكات المتعلقة بالاحتلال وتمت تغطيتها إلى حد ما في التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان ولدى المنظمات الإعلامية (يرجى الاطلاع على الملحق ٢: قائمة مراجع مصادر المعلومات المتاحة). في القصص التالية، نذكر الانتهاكات التي تبين تجارب النساء الفلسطينيات واستراتيجيات التأقلم التي يتخذنها وماهية العلاقة التي تربطهن بأدوار الجنسين وحقوق النساء. وتثبت هذه التجارب الحقيقية أن النساء لا يتعرضن لانتهاكات فردية فقط. ففي أغلب الحالات، تتعرض النساء إلى مجموعة من الانتهاكات المترابطة. يقدم التحليل أكثر من مجرد تقريب لتأثير انتهاكات الاحتلال على النساء وأحبائهن، فهو أيضاً تحليل لآليات تأقلم النساء وتأثير هذه الانتهاكات على أدوارهن كإناث وعلى حقوقهن.

١. مواصلة الحياة بعد العدوان والخسائر والصدمات

١.١. التأقلم مع الخسائر البشرية

في ظل الأوضاع الهشة السائدة، يصبح الشعور بالأمن طموحاً بعيد المنال. فبعد أن فقدت ميسون (٢٦ عاماً، حاصلة على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية) معظم أفراد أسرتها وأصبحت وحيدة، تساءلت ما إذا ستتمكن يوماً ما من تخطي المرارة والصدمة اللذان تعاني منهما والتغلب على تحديات الحياة الحقيقية. وكالعديد من النساء، اضطرت ميسون لقبول خسارتها والتعايش معها واتخاذ أدواراً إضافية أكثر تطلباً تسبب لها قلقاً وخوفاً مبررين من المستقبل.

صندوق [١]:

فقدان الحياة في ظل الاحتلال

بلغ عدد القتلى من العام ٢٠٠٠ وحتى شهر شباط/فبراير ٢٠١٧ ما يقارب ٩٠٠٠ ضحية:

يتعرض الفلسطينيون إلى مخاطر متواصلة تهدد حياتهم وسلامتهم الجسدية بسبب عنف الاحتلال وسياساته وممارساته. فبلغ عدد القتلى من العام ٢٠٠٠ وحتى شهر شباط/فبراير ٢٠١٧ ما يقارب ٩٠٠٠ ضحية، بما فيها ٥٨٧ امرأة و١٩٩٦ طفلاً (بتسيلم ٢٠١٧)

ويتمثل آخر عدوان عنيف ضد الفلسطينيين بالهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة - في عملية سميت بالجرف الصامد - في العام ٢٠١٤، نتج عنها مقتل ٢٢٥١ فلسطينياً، منهم ١٤٦٢ مدنياً. ومن ضمن الوفيات الفلسطينية، كان هناك ٥٥١ طفلاً و٢٩٩ امرأة. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "UN OCHA"، ٢٠١٥).

تذكر ميسون العلاقة الجيدة التي كانت تربطها بعائلتها. فهي لم تكن متزوجة بعد وكانت لا تزال تعيش مع عائلتها، لذلك كانت حريصة على الكشف عن مصدر أملها وإلهامها الوحيد وهو والديها.

> "كان والداي فخورين بي ويدعوان لي بالخير باستمرار. ولطالما دعماني وشجعاني على الحصول على شهادتي الجامعية."

بالنسبة لميسون، كانت الحياة التي تعيشها جيدة، ولكن بعد مرور ثلاث سنوات على خسارتها لِـ٢٦ فرداً من عائلتها، لا تزال تجد صعوبة في تقبّل المأساة التي حلّت بها وبعائلتها. ففي الـ٢٠ من تموز/يوليو ٢٠١٤، انقلبت حياة ميسون السابقة رأساً على عقب فجأة. وبحزن عميق، تروي لنا الأحداث التي غيرت حياتها إلى الأبد:

> "رغبت التأكد من أن عمي وزوجته لديهما ما يكفي من الطعام، فاتجهت إلى منزلهما القريب من منزلنا حاملة بعض الطعام. وعندما وصلت إلى بابهما، أطلقت طائرة إف-١٦ إسرائيلية صاروخاً باتجاه منزلنا، حيث يعيش والداي وأخواتي وإخوتي وزوجات إخوتي وأولادهم في المجمع السكني نفسه. وبثانية واحدة، خسرت ٢٦ فرداً من عائلتي، خسرتهم جميعاً باستثناء أخي وابن أخ يبلغ من العمر ٣ أعوام. شعرت وكأن يوم القيامة حلّ، كأن زلزالاً زعزع منزلنا وحياتنا وأملنا. هرعت عائدة إلى منزلي برفقة عمي والجيران. لم نرى شيئاً سوى الغبار، وبسرعة حلّ الصمت. ناديت عليهم كلاً باسمه، أين أنتم؟ ولكن لم نعثر سوى على الجثث الممزقة إلى أشلاء. وللعثور على الآخرين، اضطررنا انتظار آلات الدفاع المدني الثقيلة."

كانت ميسون محاطة بحب عائلاتها دوماً وكرست نفسها لهم بالمقابل، لهذا تجد صعوبة في المضي قدماً، وبعد مرور أكثر من عامين على مقتل عائلتها، لا تزال ميسون تتمسك بذكريات الحياة التي كانت تعيشها. بالإضافة إلى ذلك، تشعر بالذنب لكونها نجت بعكس عائلتها. وحتى وقت قريب، كانت تعتقد أنه من الخطأ أن تشعر بالسعادة والاستمتاع بالحياة فامتنعت عن الذهاب إلى المناسبات الاجتماعية والمناسبات الخاصة. وترددت في المضي قدماً والزواج من خطيبها، وعلى الرغم من أنها تزوجت في نهاية المطاف، إلا أنها لا تزال تعبر عن ترددها في الاستمتاع بزواجها الحديث. ومع هذا كله، تحاول ميسون العثور على سبب لمواصلة الحياة والمثابرة. وبما أن المجتمع يتوقع منها رعاية أفراد الأسرة الآخرين، تولت مسؤولية الاعتناء بفردي عائلتها اللذين نجا من المأساة:

«كان علـى أن أحافـظ علـى قـواي العقليـة لأتمكـن مـن الاعتنـاء بابـن أخـي البالـغ مـن العمـر ثلاثـة أعـوام والـذي لا يـزال يطلـب أمـه. فأنـا اتخـذت دور أمـه الراحلـة. وأخـي يعانـي مـن الاكتئـاب وغيـر قـادر علـى التأقلـم مـع مـا حـدث فيجـب أن أكـون سـنداً لـه. أسـتعين بتعليمـي المحـدود فـي علـم النفـس لمسـاعدتهما. بحثـت عـن زوجـة لأخـي، إذ سيسـاعده الـزواج فـي التأقلـم وسـيزيل عـن ظهـري حمـل الاعتنـاء بـه. عثرنـا بالنهايـة علـى امـرأة تعتنـي بـه الآن، لديـه طفـل وهـذا يسـاعده كثيـراً."

على الرغـم مـن حرصهـا علـى مسـاعدة أخيهـا فـي الخـروج مـن حالـة الاكتئـاب التـي يعانـي منهـا، شـعرت ميسـون -لكونهـا امـرأة- بالسـوء للـزواج والانتقـال إلـى حياتهـا الجديـدة مـع زوجهـا، إلا أن أفـراداً مـن عائلتهـا المقربـة وأصدقائهـا شـجعوها علـى الـزواج:

"ألبـي مـا علـي فعلـه، أي القيـام بمـا هـو متوقـع منـي، لكننـي لسـت سـعيدة علـى الإطـلاق. ولا أريـد أن أكـون سـعيدة. ربمـا يومـاً مـا ستُشـفى جروحـي، ولكننـي لـن أنسـى أبـداً. صحيـح أن أصدقائـي يدعمونـني جـداً، لكننـي لا أحصـل علـى أي دعـم نفسـي مـن هيئـة مختصـة، فالهيئـات المتوفـرة ليسـت مؤهلـة لمسـاعدتي. ومـع جميـع مسـؤوليات الاعتنـاء بعائلتـي وزوجـي وابنـي، ومـع انعـدام الوظائـف المناسـبة لـي فـي غـزة، علـي البقـاء فـي المنـزل والتطريـز أحيانـاً لإعالـة عائلتـي جزئيـاً."

١.٢ الضحايا الأطفال الإناث

تجـد النسـاء اللاتـي لـم تحصلـن علـى فرصـة إكمـال تعليمهـن الجامعـي علـى راحـة البـال فـي ضمـان حصـول بناتهـن علـى تعليـم جيـد. تعمـل عـزة (٤٣ عامـاً) مـن المنـزل فـي الخبـز والتطريـز لإعالـة عائلتهـا وتوفيـر الدخـل لهـا، فهـي تعمـل بجـد لضمـان تمتـع بناتهـا السـت وابنهـا الوحيـد بحيـاة كريمـة. قبـل مقتـل بناتهـا الخمـس، كان لديهـا سـبعة أطفـال. فقـدت عـزة بناتهـا وأصيبـت بجـراح ودُمـر منزلهـا وشُـردت، فأصبحـت تعانـي مـن جـراح جسـدية ونفسـية وعقليـة وعاطفيـة سـتلازمها إلـى الأبـد. بالإضافـة إلـى ذلـك، أدت هـذه الأحـداث المدمـرة إلـى ظهـور تحديـات حقيقيـة وسلسـلة مـن ردود الأفعـال التـي أضعفتهـا أكثـر فأكثـر. كان لـدى عـزة هدفيـن فـي الحيـاة: (١) تعليـم بناتهـا، (٢) وضمـان تمتـع عائلتهـا بحيـاة كريمـة دون الحاجـة للآخريـن:

”أردت أت تحصل بناتي على أفضل تعليم، فالفتيات المتعلمات يحكمن العالم. ومع زوجي، عملنا بجد للحصول على منزل يحمينا. كان الـ٢٧ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ نقطة تحول في حياتنا. سمعت زوجي يصرخ يطلب مني الاستيقاظ، اعتقد أننا متنا بالفعل وأننا نتحدث مع بعضنا البعض في عالم آخر. كان الوضع مظلماً وصامتاً. تم قصف منزلنا وكانت الأنقاض تغطيني، عانيت لإزالتها وبدأت البحث عن ابنتي البالغة من العمر أسبوعين وابني البالغ من العمر سنة ونصف حيث كانا معي في الغرفة. وجدتهما تحت الأنقاض، كانا مصابين ولكن على قيد الحياة. ركضت للعثور على بناتي الخمس في الغرفة الأخرى، لم أستطع القيام بأي شيء، إذ كانت كتل الإسمنت والغبار في كل مكان. نُقلت إلى المستشفى لتلقي العلاج من إصابات في عيني وساقي وعامودي الفقري، لا زال لدي شظايا في ظهري. كنت أعرف أن بناتي لم يعشن، ولكني كنت أتمنى أن أكون مخطئة. بحثت عنهن في أروقة المستشفى، الجميع كان يصرخ ويركض. نادوني لأودع بناتي: ودعت الأولى والثانية والثالثة ثم أغمى علي. في تجربتي القريبة من الموت، رأيت ابنتي الأخرتين على قيد الحياة، ولكني عندما استعدت وعيي، كان علي توديعهما أيضاً.“

لا يمكن فصل التجارب المؤلمة عن تأثيرها الدائم على النساء وعلى العلاقات بين الجنسين:

”أنا غير قادرة على العمل الآن وزوجي فقد الإحساس بالحياة. فبدلاً من أن أعمل لأعيل عائلتي، لا أستطيع القيام بأي شيء بسبب إصابتي وحاجتي للخضوع إلى عملية جراحية. لم أستطع تحمل فقدان بناتي، واعتقدت أن إنجاب المزيد من الأطفال قد يساعدني. فأنجبت طفلين، أحبهما ولكنني لا زلت في حالة حداد. المزيد من الأشخاص للإعالة، وقدرة أقل على العمل. شعرت أيضاً أن علي أن أكون أكثر تديناً من ذي قبل، ربما لم أكن قريبة بما يكفي من الله. لذا قررت أن أدخر للذهاب إلى الحج، ربما سيساعدني الله على الشفاء. زوجي يعيش في عالمه الخاص، فهو مكتئب وعنيف. وابني لديه ندوب على جسمه بأكمله، لا أعرف كيف سيعيش عندما ينظر إليه الناس بنوع من الشفقة.“

الدعم الذي تحصل عليه العائلات التي تعرضت لخسارات متجزئ ومتباين. ففي بعض الحالات، يصبح الاعتماد على المساعدة بديلاً للعمل (الصعب المنال للعديد من الأشخاص بسبب نسبة البطالة العالية):

”نحصل على دعم مالي من الحكومة وعلى بعض المساعدات من المؤسسات الخيرية. ساعدتني الأونروا بدفع أجرة المنزل لمدة ستة أشهر، ثم أعدنا بناء منزلنا بدعم من صندوق مخصص لهذا الغرض. أتمنى أن لا يشعر أحد في العالم بالألم الذي أشعر به، أنا لست بحاجة إلى المال، أنا بحاجة لاستعادة بناتي.“

١.٣ العدوان وفقدان مصدر الرزق

على غالبية الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة التأقلم مع نسب الفقر والبطالة العالية. فالصعوبات الاقتصادية ليست سهلة التحمل، إذ هناك سيطرة ضئيلة على الموارد الطبيعية (بما فيها الأراضي الزراعية بجانب الحدود الإسرائيلية أو مناطق الصيد) وانعدام تام للسيطرة على الصادرات والواردات. وبالرغم من هذه العقبات، لا زال يعمل العديد على تحسين أوضاعهم المعيشية. وهذا الأمر صعب على وجه الخصوص عندما يكون معيل الأسرة عاطل عن العمل وليس لديه سوى فرص قليلة للعثور على عمل. نبيلة أم لطفلين، وهي المعيل الأساسي لعائلتها بفضل عملها في إدارة مزرعة دواجن ناجحة. إلا أن مزرعتها دُمرت بالكامل أثناء عدوان عام ٢٠١٤ الذي شن على قطاع غزة:

”زوجي لم يعتقد أن بإمكاني إنشاء مزرعة وإدارتها على أرضنا المجاورة للحدود. تحديته وطلبت منه العمل معي في المزرعة، إلا أنه رفض وأصر على أنني سأفشل. أصبحت مزرعتي الأكثر أهمية في منطقتنا، وكان الناس يزورونها ليطلعوا على نجاحي. لكن كل هذا تغير عندما اجتاح الجيش الإسرائيلي قطاع غزة عام ٢٠١٤. اضطررنا للهرب من منزلنا وأرضنا. وكان علينا البقاء مع أصدقاء في جنوب غزة، لم أكن مرتاحة إذ شعرت وكأنني أفرض نفسي عليهم. بعد أسبوعين، قررت أن علينا العودة، ووجدت أن جميع نباتاتي ودواجني قد ماتت. ونصف منزلي تدمر. شعرت بالسوء على ما حصل لمزرعتي أكثر مما حصل لمنزلي. فالمزرعة كانت تمنحني القوة، كنت قوية وكنت قادرة على إعالة أطفالي والحفاظ على كرامتي في جميع معاملاتي مع الآخرين. عوضتنا الحكومة عن المنزل، ولكنني لا زلت أبحث عن الدعم لإعادة بناء مزرعتي. لا أحد يهتم بإعادة بناء حياتنا الاقتصادية.“

صندوق [٢]:

أوضاع النساء الاقتصادية

بلغت نسبة بطالة النساء الإجمالية في غزة ٥٩،٦٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٥، بينما بلغت النسبة بين النساء الشابات ٧٣،٣٪. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥"أ")

لا يرتبط التحصيل التعليمي العالي بنسبة العمالة المرتفعة لدى النساء في فلسطين. في العام ٢٠١٦، بلغت نسبة النساء اللاتي درسن لفترة تزيد عن ١٣ سنة والعاطلات عن العمل ٥٠،٦٪. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧"أ")

تعاني ثلث الأسر التي تعيلها نساء من انعدام الأمن الغذائي، في حين تعاني ربع الأسر التي يعيلها رجال من الوضع ذاته. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦)

في العام ٢٠١٦، بلغ الرصيد المستحق لدى محافظ مؤسسات التمويل البالغ الصغر في فلسطين ١٧٠ مليون دولار أمريكي، موزع بين ٧٣٠٠٠ مقترض، ٣٨٪ منهم نساء. (الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، ٢٠١٦)

٢. الحراك ضد المستوطنات والمستوطنين ومقاومتهم في المنطقة «ج» والقدس الشرقية

٢،١ الاعتقال والاستمرار بالمقاومة

يتعرض النشطاء الفلسطينيون الذين يشاركون في مظاهرات سلمية للاعتداءات المتواصلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي تشمل العنف الجسدي واللفظي. لا يعني الانتماء إلى مجتمع تقليدي دوماً أن على النساء الالتزام بالأدوار التقليدية، سواء في المنزل أو في مجالات النضال المتعددة. وتتطلب حياة النساء اللاتي يشاركن في أنشطة مقاومة سلمية القدرة على التنقل بسهولة واتخاذ القرارات بحرية. تنتمي دينا (٢٩ عاماً، حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، موظفة، متزوجة وتنتظر ولادة طفلها الأول) إلى مجتمع تقليدي من شمال الضفة الغربية كان يتوقع منها، حسب قولها، الزواج بعد إنهاء المرحلة الثانوية وإنجاب أطفال والاضطلاع بدور محدود للغاية، أو معدوم، في النضال الفلسطيني. وتشدد دينا على أن طريقتها في التفكير تتماشى مع الدور التاريخي الذي اضطلعت به المرأة الفلسطينية في تاريخ مقاومة الاحتلال. تعيش دينا قرب مجتمعات المنطقة "ج" المهددة جميعها بالهدم المتواصل والتشريد، فقررت المشاركة بنشاط في النضال. وفي فترة نضالها، واجهت العديد من الانتهاكات (المذكورة في شهادتها التالية) واضطرت إلى تغيير أساليب نشاطها مع الوقت. تشدد دينا على أهمية زيادة الوعي المحلي والدولي فيما يخص تهجير المجتمعات في المنطقة "ج".

فنشاط دينا لا يتماثل مع الأعراف والتقاليد وهي مدركة لأسلوب حياتها ووضعها الفريدين بالنسبة لشخص ينتمي إلى مجتمع تقليدي. إذ عليها التنقل من منطقة إلى أخرى، وقضاء الليل بعيداً عن منزل عائلتها والالتقاء بنشطاء فلسطينيين ودوليين للاحتجاج على الانتهاكات التي يرتكبها المستوطنون والجنود الإسرائيليون. وتشير إلى العلاقة التي تربط بين نشاطها السياسي ضد الاحتلال والتمكين الذاتي حيث وجدت فرصاً تمكنها من النمو والمضي قدماً نحو مجالات جديدة تثير اهتمامها. إذ فتحت أمامها مشاركتها في النضال أبواباً جديدة للتنقل واكتشاف ثقافات أخرى:

> "شاركت مع مجموعة من النشطاء الفلسطينيين والدوليين في قضاء ليلة في مجتمع محلي معرض للتدمير. نصب المستوطنون خيمة قريبة من خيمتنا ووضعوا موسيقى عالية بالعبرية وأصدروا أصواتاً عالية لاستفزازنا واستدراجنا للمواجهة. ثم وضعوا حاجزاً من الأسلاك الشائكة حول خيمتنا. كانوا يحملون رشاشات ثقيلة، بغية إرهابنا ودفعنا على المغادرة. في مرحلة ما، بدأ أحدهم تمزيق خيمتنا فقررت مواجهته. لا أعرف من أين جاءتني الشجاعة لأواجهه وهو يحمل سلاحاً وكان على استعداد لإطلاق النار. جاء أحد النشطاء الدوليين المتضامنين لمساعدتي، فلكمه المستوطن بقوة بوجهه واضطررنا نقله إلى المستشفى."

لا تتجاهل دولة الاحتلال الإسرائيلي الحراك المؤيد للفلسطينيين. فدينا اعتُقلت وعُذبت وهوجمت بعنف من قبل كلاب الجيش وتعرضت للمضايقات كثيراً. وبعد قضاء ستة أشهر في المعتقلات الإسرائيلية، اثنان منها في الحبس الانفرادي، عادت دينا لحياتها حريصة على مواصلة نشاطها. ولكنها أخذت بعض الوقت للبحث بعمق في داخلها لتحديد خطواتها القادمة. فقررت هذه "الروح المستقلة"، كما تصف نفسها، الانتقال من منزل والديها. وعثرت على وظيفة لدى منظمة إعلامية في جنوب الضفة الغربية بعيدة جداً عن عائلتها. بينما كان هذا الانتقال تحدياً لها خاصة في مجتمعها التقليدي، وجدت الدعم لدى عائلتها. فهي تتذكر ما قاله أخوها لها أثناء سجنها:

> إلا أنه لن يصبح حقيقياً إلا إذا سيطر على إرادتنا واحتل أرواحنا. أنا أعيش حياتي وفقاً لهذا الشعار. بعض النساء الشابات يجدن أني شجاعة، والبعض الآخر لسن داعمات.

صندوق [٣]:

السجينات السياسيات الفلسطينيات

اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٧، بلغ عدد النساء في المعتقلات الإسرائيلية ٦٥ امرأة، ١٢ منهن قاصرات. وفي غضون الـ٤٥ عاماً الماضية، تم اعتقال و/أو احتجاز ما يقارب الـ١٠٠٠٠ امرأة فلسطينية تنفيذاً لقرارات الجيش الإسرائيلي.

تُحجز غالبية الفلسطينيات المعتقلات من قبل إسرائيل في معتقلات خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وهو ما يشمل انتهاكاً للقانون الدولي.

تعرضت غالبية الفلسطينيات المعتقلات إلى تعذيب نفسي ومعاملة سيئة من قبل السلطات الإسرائيلية، بما فيها العنف الجنسي والضرب والشتائم والتهديدات والتفتيش البدني".

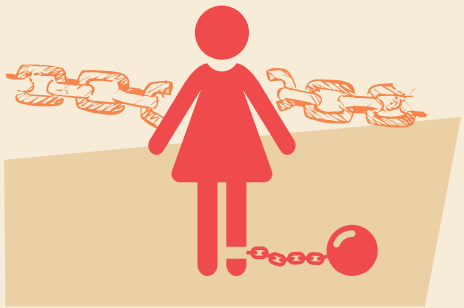

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2017

للمقاومة أشكال متعددة، وتعد تجربة دينا مثالاً للمقاومة والمرونة والابتكار. مضت دينا قدماً في حياتها وقررت أن تقاوم إسرائيل بتنمية الوعي حول الآثار والجروح العميقة التي تسببها انتهاكات حقوق الإنسان. قادها البحث في داخلها وروحها الحرة على اكتشاف موهبة جديدة تناسب تنميتها الشخصية:

> "قررت تعلم التمثيل المسرحي وانضممت إلى "مسرح المضطَهدين" مع مسرح عشتار. وأجد الآن منفذاً لطاقتي السلبية من خلال التمرينات وأشارك طاقتي الإيجابية مع الآخرين من خلال التمثيل على المسرح. اخترت المسرح لمقاومة الاحتلال."

من خلال المسرح، تعمل مع نساء شابات وتريهم أنه يمكن للمرأة أن تعبر عن مشاعرها وأفكارها بقوة. فتطلع العديد من النساء الشابات القادمات من مجتمعات تقليدية واللاتي تقاومن للحصول على حقوقهن إلى دينا كمثال يحتذى به.

صندوق [٤]:

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

أُنشئت ١٤٠ مستوطنة حاصلة على موافقة الحكومة الإسرائيلية و١٠٠ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. تعتبر إسرائيل أن المستوطنات "قانونية" وأن البؤر الاستيطانية "غير قانونية." وفقاً للقانون الدولي الإنساني يعتبر النوعان غير قانونيان. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧)

يعيش ٥٨٨٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية، بينما بلغت نسبة النمو السكاني ٤،١٪ في العام ٢٠١٥، بالمقارنة مع ٢٪ في إسرائيل. ووفقاً لاتفاقية جينيف الرابعة، تعتبر المستوطنات غير قانونية لأنها تتطلب نقل شعب دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة. (بتسيلم، ٢٠١٧"ب")

في السادس من شباط/فبراير، وافق الكنيست الإسرائيلي على "قانون التنظيم"، ليتيح تسوية أوضاع المستوطنات المبنية على الممتلكات الفلسطينية الخاصة بأثر رجعي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧).

وفي العام ٢٠١٥، وثقت منظمة ييش دين وقوع ١٣٥ جريمة ذات دوافع أيديولوجية ارتكبها المستوطنون بحق الفلسطينيين، بما فيها ٥٨ حالة عنف و٣٩ حالة تخريب للممتلكات. ٢٧ من هذه الحالات ارتُكبت داخل منازل الفلسطينيين أو مجتمعاتهم، بما فيها ٦ حالات إدلاع حريق متعمد أو محاولة إدلاع حريق في منازل الفلسطينيين بوجود سكان هذه المنازل فيها. (منظمة ييش دين، ٢٠١٧)

صندوق [٥]:

طرق الفصل العنصري

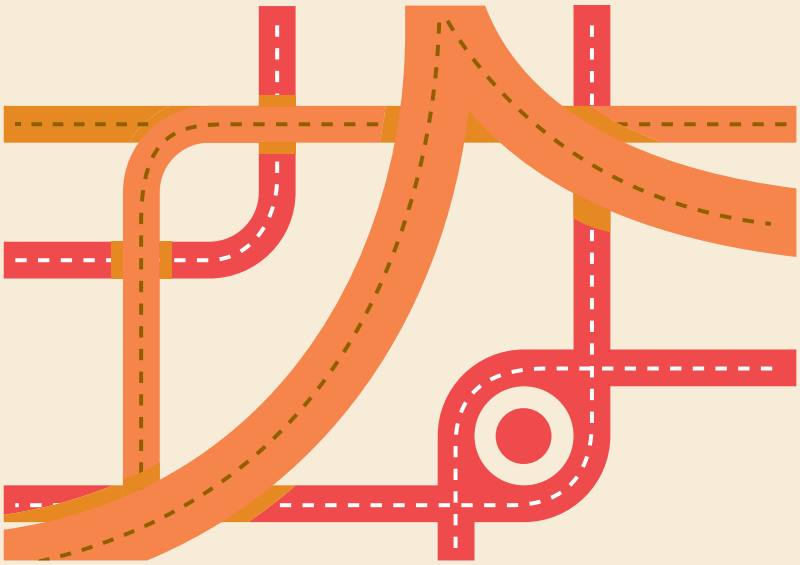

المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية متصلة ببعضها البعض وبالمدن الإسرائيلية بشكل جيد. إذ توجد شبكة من الطرق المستخدمة حصرياً من قبل المستوطنين تربط المستوطنات والمناطق العسكرية وغيرها من البنى التحتية في الضفة الغربية ببعضها البعض وتمنح الإسرائيليين إمكانية التنقل بحرية. وفي المقابل، تخضع حركة الفلسطينيين إلى قيود يفرضها نظام إغلاق واسع النطاق.

تقيد العقبات المادية كجدار الفصل والحواجز، بالإضافة إلى المتطلبات الإدارية كنظام التصاريح على وجه الخصوص، حرية الفلسطينيين في الحركة والتنقل داخل الضفة الغربية وإلى القدس الشرقية والمناطق المعزولة بسبب جدار الفصل (منطقة التماس) و"مناطق إطلاق النار" والمناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (هاء ٢)، والمناطق المحيطة بالمستوطنات أو داخلها.

٢.٢ الحراك والمقاومة في المنطقة «هاء ٢ H2» في الخليل

صندوق [٦]:

البلدة القديمة في الخليل [منطقة "هاء ٢"]

منطقة "هاء ٢" هي منطقة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل الفلسطينية في الضفة الغربية. تحتوي على أربعة مجمعات لمستوطنات إسرائيلية يعيش فيها بضعة مئات من المستوطنين الإسرائيليين اللذين يحميهم بين ٢٠٠٠-٤٠٠٠ جندي إسرائيلي، بجوار ٤٠٠٠٠ فلسطيني. يعيش ما يقارب ٣٠٪ من الفلسطينيين المقيمين في منطقة "هاء ٢" (١٢٠٠٠ فلسطيني تقريباً) في أحياء مجاورة لمجمعات المستوطنات ويخضعون للقيود الصارمة المفروضة على الحركة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٧).

يعيش أكثر من ٤٠٠٠٠ فلسطيني في البلدة القديمة في الخليل، على أراضٍ صنفت بـ"هاء ٢" عام ١٩٩٧. تخضع المنطقة بالكامل إلى سيطرة الجيش الإسرائيلي، الذي يحمي المستوطنات غير القانونية ويسهل توسيعها ويتيح للمستوطنين العيش على حساب الشعب الفلسطيني. ويتأثر النساء والأطفال بشكل كبير في ظل هذه الأوضاع. لدى جيهان منزل في منطقة "هاء ٢" المعزولة، وهي مطلقة دون أطفال وحاصلة على شهادة جامعية في الأدب الإنجليزي. تدرك جيهان أن حياتها تختلف عن الغالبية.

تعمل كمديرة حضانة في المنطقة ذاتها، وهي أيضاً المعيل الأساسي لمنزلها وتدرك أيضاً دورها كـ"حامية الحي". فجيهان، كالعديد من المقيمين في المنطقة، تذكر حالات التهديد والإرهاب والعنف الواضح المتعددة التي يرتكبها الجيش والمستوطنون الإسرائيليون. إذ في هذه المنطقة، التواطؤ الذي يجمع بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين واضح للغاية وتؤكده شهادات منظمات حقوق الإنسان والمراقبون الدوليون والإعلام. بالنسبة لها، تعتبر مقاومة أنشطة المستوطنين وممارسات الجيش الإسرائيلي حدث يومي يجب أن يستمر. وأولويتها تتمحور حول حماية أطفال الحضانة التي تديرها. تتذكر بوضوح الاعتداء الذي تعرضت له الحضانة التي تعد جزءاً من مكان عيشها مع أمها البالغة من العمر ٨٣ عاماً:

”كان معظم الأطفال قد غادروا، والبعض الآخر ينتظر قدوم أهاليهم. كنت أستطيع سماع المستوطنين وهم يرهبون الناس على عتبة الحضانة، خرجت إلى الشرفة وبدأت بالتصوير. يجب أن نحتفظ بأدلة على جرائمهم. بعد مرور بضع ساعات، تبقى عندي طفل واحد وأخذته ليبقى معي أنا وأمي. بدأ الجنود وبعض المستوطنين يطرقون بهمجية على بابي. وعندما خرجت، اتهموني على الفور برمي الحجارة على المستوطنين، فأنكرت الأمر بقوة. قال لي الجندي أن علي الخوف منه، فأجبته أني لا أخاف سوى الله. فتشوا منزلي دون مذكرة تفتيش، و أبقت والدتي على الطفل بحضنها لتهدئته. في النهاية، اقتادوني إلى مركز الشرطة الإسرائيلية الموجود عند مدخل المنطقة التي يقطنها المستوطنون. أحضروا جندي ليشهد أني رميت حجارة، وأحضروا امرأة مستوطنة لتشهد على القصة ذاتها، فواجهتهما وقلت لهما أنهما كاذبان. بدأ الشرطي بتهديدي وطلب مني دفع مخالفة بقيمة ٣٠٠٠ شيكل وأن أوقع على وثيقة أتعهد فيها بعدم السفر حتى موعد المحاكمة. فأخبرته أنه ليس موظف محكمة وأنني لن أدفع المخالفة. عاملوني وكأنني مجرمة وكان المستوطنون يستمتعون بالمشهد. أبقوني في مركز الشرطة لمدة ست ساعات وهددوني بإحضار أمي. لم أرضخ لهم وعدت إلى المنزل بعد أن أخذوا بصماتي وصوري. كنت أعلم أنهم سيعودون، وعلى الرغم من ذلك، سأبقى في منزلي وأفتح حضانتي.

بالنسبة لجيهان، كالكثير غيرها، الحياة لا تنفصل عن محيطها. عليهم العمل مع الآخرين لمنع الانتهاكات ورفعها. والنساء على وجه الخصوص نشيطات في إنقاذ الأطفال والشباب الذين يتعرضون لعنف المستوطنين. وبقيامهم بذلك، لا يحصلن على محاكمة وفقاً للأصول القانونية عندما يتعرضن لاعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين. تتذكر جيهان اعتداءً على شاب بالقرب من منزلها:

”كنت جالسة لوحدي في المنزل، أستمع إلى الموسيقى الكلاسيكية، سمعت الجنود وهم يضعون متاريس اسمنتية ويضربون ويعتدون على المارة. لم أخرج من منزلي لأن هذا الحدث يومي. كان شاب صغير بالعمر في طريقه لأداء صلاة الجمعة قبل أن يعتدي عليه الجنود بالضرب وسحبه إلى ساحة منزلي. صرخت على الجنود واحتججت على عنفهم تجاه الشاب. استمروا في فعلتهم فاقتربت منهم لأحاول إنقاذ الفتى من هجومهم العنيف. ولإقناعهم بتركه وحده، قلت لهم أنه ابني، فانهالوا علي بالضرب بدلاً منه. أخذوا الفتى وذهبت إلى مركز الشرطة الإسرائيلي لتقديم شكوى. سخر الشرطي مني وطلب مني وهو يضحك أن أعود في اليوم التالي، فقال: ’لدينا الكثير من القضايا اليوم.‘ غادرت واستسلمت للألم ففقدت الوعي. نُقلت إلى العيادة القريبة، وعدت إلى منزلي بتصميم أكبر على البقاء.“

صندوق [٧]:

لم شمل العائلة

- في العام ١٩٦٧، أعلنت إسرائيل أن الضفة الغربية وقطاع غزة منطقتين مغلقتين، وأن الحركة دخولاً أو خروجاً، للفلسطينيين على وجه الخصوص، يجب أن يتم بعد موافقة القائد العسكري.
- أجرت سلطات الاحتلال إحصاء للسكان، ومُنع أي شخص، رجلاً كان أو امرأة، يزيد عمره عن ١٦ سنة لم يقدم نفسه في الوقت المحدد من الحصول على حق الإقامة في الأراضي المحتلة.
- تصنف إسرائيل الفلسطينيين إلى خمس فئات رئيسية:
  - الفلسطينيون الحاملون لبطاقة هوية صادرة في الضفة الغربية: الفلسطينيون المسجلون كمقيمين بصفة دائمة في الضفة الغربية بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧.
  - الفلسطينيون المقيمون بصفة دائمة في القدس والحاملون لهوية القدس الشرقية: الفلسطينيون المسجلون كمقيمين بصفة دائمة في القدس الشرقية بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ والضم غير القانوني إلى إسرائيل، فهم يعتبرون كمقيمين دائمين (إلا أن السلطات الإسرائيلية قد تسحب منهم الإقامة في ظل العديد من الظروف كالإقامة خارج حدود المدينة).
  - الفلسطينيون الحاملون لبطاقة هوية صادرة في قطاع غزة: الفلسطينيون المسجلون في قطاع غزة بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧.
  - مواطنو إسرائيل الفلسطينيون: الفلسطينيون المقيمون بصفة دائمة في إسرائيل والحاملون للجنسية الإسرائيلية.
- نصت اتفاقيات أوسلو على أنه ينبغي على الفلسطينيين إبلاغ إسرائيل بأي تغيير يجرونه على سجل السكان وأن عليهم الحصول على الموافقة الإسرائيلية لمنح الإقامة لأزواج الفلسطينيين وأبنائهم. ومع ذلك، قامت إسرائيل بعد العام ٢٠٠٠ بتجميد إجراءات لم الشمل، وتراكم لدى السلطة الفلسطينية أكثر من ١٢٠٠٠٠ طلب.

- ترفض إسرائيل أيضاً طلبات لم الشمل إذا ما كان الزوجان يحملان نوعين مختلفين من الهويات - على سبيل المثال، أحدهما يحمل هوية صادرة في الضفة الغربية أو قطاع غزة والآخر يحمل هوية القدس الشرقية الصادرة في إسرائيل أو الجنسية الإسرائيلية.
- موقف إسرائيل الثابت فيما يخص لم شمل العائلات كان ولا يزال "نوعاً خاصاً من تعاطف السلطات الإسرائيلية" وليس حقاً مكتسباً للفلسطينيين.

انتهاكات حقوق الإنسان

تنتهك القوانين والسياسات الإسرائيلية المذكورة أعلاه حقوق الفلسطينيين الإنسانية الأساسية فيما يخص المساواة والحرية والخصوصية والحياة العائلية. علاوة على ذلك، انتهكت إسرائيل العديد من مبادئ القانون الدولي الأساسية، المدرجة في مختلف الاتفاقيات، والمتعلقة بواجب الدول في حماية حقوق عائلات سكانها والمقيمين فيها (عدالة، ٢٠١٧):

- حق كل شخص، بغض النظر عن العرق والجنسية والديانة، في الزواج وإنشاء عائلة.
- تُعرّف العائلة بوحدة المجتمع الأساسية الطبيعية، ولها الحق في الحصول على الحماية والمساعدة من قبل الدولة. تلزم هذه الحماية على وجه الخصوص عند تأسيس العائلة وطوال اضطلاعها بدور العناية بالأطفال.
- حظر الانتهاك التعسفي أو غير القانوني لخصوصيات الفرد، أو التدخل التعسفي أو غير القانوني في شؤون عائلته أو منزله.

٣.٢ الحراك والمقاومة في القدس الشرقية

بينما تتمسك جيهان بمنزلها في ظل عنف المستوطنين اليومي، تواجه نساء أخريات أيضاً تحديات للمحافظة على منازلهن بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية المنسقة. فعلى المرأة الفلسطينية في القدس الشرقية تكريس الكثير من الوقت والجهد لحماية منزلها من الهدم، مع حماية عائلتها من الانهيار بسبب الضغط الذي تسببه الانتهاكات الإسرائيلية كما هو الحال في القصة التالية. يزداد الضغط الذي يسببه خطر هدم المنازل بفعل التحديات الأخرى التي تواجهها العائلات. تعد سما مثالاً على التأقلم والمقاومة التي تظهرها النساء في مواجهة المحن مع عائلاتهن. فهي أم عاملة تنتمي إلى عائلة تعيش في الفقر، فزوجها مريض ولا يستطيع العمل. بالنسبة لها، والكثير من المقدسيين، يعد الصمود في المدينة نضالاً مستمراً في وجه سياسات التمييز والمعايير المزدوجة التي تُطبق على الفلسطينيين بالمقارنة مع المستوطنين الإسرائيليين. ويعد هدم المنازل ممارسة غير قانونية وانتهاكاً لحقوق الإنسان. يجري الاحتلال الإسرائيلي عمليات الهدم هذه لدفع الفلسطينيين على مغادرة منازلهم في القدس والمنطقة "ج" على وجه الخصوص.

تبلغ سما ٥٤ عاماً من العمر وتعيش في بلدة سلوان في القدس. لديها ستة أطفال وتعمل كعاملة نظافة في عيادة لإعالة عائلتها. اعتُقل أولادها الكثير من المرات لاتهامهم برمي الحجارة (بعضهم اعتقلوا في سن الـ١٤). واعتقل الاحتلال الإسرائيلي سما أيضاً العديد من

المرات لفترات تتراوح بين أسبوع وأسبوعين. اضطرت سما للتخلي عن احتياجاتها الخاصة لمواجهة تحديات الحياة. فتقول:

> "زوجي مريض ودوره في البيت بسيط للغاية. كل مرة أنجب فيها أعاني من اكتئاب شديد، ولكن ليس لدي الوقت لأعتني بنفسي. علي أن أشفي نفسي بنفسي. فأنا مشغولة في إعالة العائلة والعثور على عمل لأولادي ليساعدوني في تغطية المصاريف. علي أن أعمل بجد لأبقيهم خارج السجون الإسرائيلية، عندما يكونون بالسجن، يزيد علي العبء لأن علي مراجعة المحامين وزيارتهم".

كفلسطينية مقيمة في القدس، ينبغي على سما تحمل التمييز الذي يشمل رفض الاحتلال الإسرائيلي منحها تصريحاً لبناء منزل. ومع غياب تصريح من الجيش الإسرائيلي، هُدم المنزل الذي بنته دون أي إشعار من السلطات الإسرائيلية. وخلال عملية الهدم، اضطرت هي وأفراد عائلتها إلى تحمل العنف المتكرر والغزير. وأصبح عليها التأقلم مع واقعها الجديد في المنزل الذي يتألف من غرفة واحدة وحمام، أي كل ما تبقى من منزلها بعد أن هدمه الجيش الإسرائيلي. ويتخطى صراع التأقلم العثور على الدعم لإعادة بناء منزلها ليشمل أيضاً التعرض للمزيد من التمييز (كالتعامل مع المضايقات المعتادة من قبل الجيش الإسرائيلي وعمال البلدية)، والتحديات في المنزل (كتدبير ترتيبات النوم في مساحة صغيرة والتعامل مع الضغط النفسي الزائد الذي يعاني منه أطفالها) والأدوار الإضافية التي عليها الاضطلاع بها (كالبحث عن الدعم لإعادة بناء منزلها المهدم).

> "كنت أحب منزلي، كل شيء فيه كان على ذوقي. صممت المطبخ بنفسي ولم يعطوني الفرصة لأخذ الخزائن والقطع العزيزة على قلبي. بدأت البحث عن الدعم، لم يكن بإمكاني الاستعانة بخدمات قانونية إذ لم تعطني السلطات الإسرائيلية الكثير من الوقت. دعمتنا منظمة واحدة بعرض تغطية تكلفة استئجار منزل في مكان آخر. حاولت البقاء في المنزل المستأجر، ولكن قررت أن أعود إلى منزلي الذي أصبح مكوناً من غرفة واحدة، فهو منزلي على الرغم من كل شيء. أما بالنسبة لهدم المنزل، لا تزال البلدية الإسرائيلية تضغط علي لدفع مبلغاً كبيراً من الضرائب وتتوقع أيضاً مني الدفع مقابل خدمات لم أحصل عليها. فها نحن الآن نعيش جميعنا في الغرفة ذاتها. أولادي لا يستطيعون دعوة أصدقائهم، ولا يمكنني استقبال أقاربي لزيارتي. عندما تزوج ابني، كان علينا وضع غطاء في الفناء لاستقبال الضيوف. جاءت السلطات وأزالته فاضطررنا إلى الاحتفال بالزفاف تحت أشعة الشمس. يزداد ضغط العيش في غرفة واحدة يوماً بعد يوم، فأولادي يعانون من ضغط كبير يدفعهم للشجار واللجوء إلى عنف بين بعضهم البعض. الأولاد لا يثقون بأحد أو بالعالم الخارجي، فيصرون على عدم السماح لأختهم بمغادرة المنزل دون مرافقتها. ومؤخراً، لا أتمتع بدقيقة خصوصية واحدة مع زوجي. فبالنسبة لي: لا وجود للحياة دون حب."[٦]

[٦] للمزيد من المعلومات عن دور ممارسات الاحتلال وتأثيرها على العلاقات وأنماط الولادة، يرجى مراجعة: Nadera Shalhoub-Kevorkian, 2015. THE POLITICS OF BIRTH AND THE INTIMACIES OF VIOLENCE AGAINST PALESTINIAN WOMEN IN OCCUPIED EAST JERUSALEM. British Journal of Criminology Advance Access published May 20, 2015.

صندوق [٨]:

هدم المنازل – سياسة تشريد

٤٢,٠٠٠ فلسطينيا دون مأوى

منذ العام ١٩٦٧، هدمت إسرائيل أكثر من ٤٢٠٠٠ منزلاً فلسطينياً وبُنيات أخرى ولا زالت تواصل سياستها هذه بالاعتماد على العديد من السياسات غير القانونية (اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل، ٢٠١٦).

ينفذ الجيش الإسرائيلي مختلف أنواع الهدم، بما فيها الهدم "الإداري" الذي ينطبق على الفلسطينيين اللذين بنوا منازلهم دون الحصول على تصريح من إسرائيل، والهدم التأديبي الذي ينطبق على العائلات التي يهدم منزلها في حال اتُهم أحد أفرادها بضلوعه بأنشطة مسلحة، بالإضافة إلى هدم المنازل أثناء العمليات العسكرية كما هو الحال في قطاع غزة.

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وضعت إسرائيل نظام تصاريح وتخطيط يحد من عمليات البناء الفلسطينية، بينما تُمنح المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية مساحات واسعة للبناء والتوسع.

الهدم لغياب تصريح بناء في الضفة الغربية والقدس الشرقية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)

١,٨٢٩ عملية هدم

+٨٠٠٧ شخص شرد من منزله

المنازل المدمرة أثناء الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة (٢٠١٤) (بتسيلم، ٢٠١٧"ج")

١٨٠٠٠ منزلاً دُمر أو تضرر بقوة

١٠٠,٠٠٠ شخص شرد من منزله

٢.٤ مقاومة الاستيلاء على الأراضي في جنوب الخليل

في ظل الاحتلال، تجتهد النساء من أجل تحديد مجرى حياتهن الخاصة بأنفسهن. لا أحد يستطيع منع صمود، القادمة من قرية صغيرة تقليدية في جنوب الخليل يخضع سكانها باستمرار إلى ضغط من السلطات الإسرائيلية والمستوطنين، من تخطي الأدوار التقليدية. وعلى الرغم من ذلك، تصف حياتها بأنها أُفسدت بفعل انتهاكات الاحتلال:

"عندما كان عمري ١٠ سنوات، أجبرنا الاحتلال الإسرائيلي على مغادرة أرضنا. حاولنا كثيراً العودة وبعد مرور سنوات تمكنا من استعادتها. وفي يوم ما، بعد العمل لموسم كامل وفي نفس اليوم الذي أنهينا فيه حصاد محصول القمح لمدة ١٢ ساعة تحت أشعة الشمس الحارقة، أحرق المستوطنون القمح بأكمله. كأطفال، كنا دائماً عُرضة لاعتداءات المستوطنين في طريقنا إلى المدرسة المجاورة. ولاحظت في أحد المرات وجود أحد المتضامنين الدوليين الذي جاء ليرافقنا إلى المدرسة من أجل حمايتنا. هاجمني المستوطنون وقام الجنود بتفتيش حقيبتي المدرسية، إلا أن هذه الحادثة منحتني المزيد من القوة والإصرار لتمكين نفسي أمام الاحتلال وأمام العادات والتقاليد الرجعية أيضاً. استمرت الاعتداءات وازدادت. لكن هناك حادثة معينة عززت قوتي الداخلية وإرادتي في أن أكون أقوى بإيماني بأهمية الدفاع عن حقوقي كمواطنة فلسطينية وكامرأة. إذ جاء الجيش الإسرائيلي فجأة وبدأ الجنود بهدم الجامع والمنازل القريبة من منزلي، ثم تقدموا نحو منزلي فخرجت لأقاومهم. طلبت منهم أمراً مكتوباً بالهدم، ولكن لم يعطوني شيئاً، فواصلت الدفاع عن منزلي. بدأ جندي بضربي ورشني بالغاز المسيل للدموع، ثم اعتقلوني وأخذوني إلى سجن في القدس حيث عذبوني بطرق مختلفة. بحثت عني عائلتي وفي كل مرة كانت السلطات الإسرائيلية تقول لهم أني في مكان مختلف لمضايقتهم أكثر."

صندوق [٩]:

مسافر يطا

مسافر يطا هي منطقة في أقصى جنوب الضفة الغربية ومحافظة الخليل. وعلى امتداد أراضيها توجد ست مناطق مختلفة مكونة من ١٩ قرية يعيش فيها حوالي ١٥٠٠ فلسطينياً، يعتمد مصدر دخلهم بشكل أساسي على الأنشطة الزراعية.

وقبل ما يقارب الـ٢٠ سنة، أعلنت إسرائيل المنطقة كمنطقة عسكرية مغلقة، من أجل إنشاء "منطقة إطلاق النار ٩١٨". منذ إصدار قرار إنشاء منطقة إطلاق النار، نفذت قوات الاحتلال عمليات هدم منتظمة لبنى تحتية ومنازل وقرى بأكملها، مما أدى إلى تشريد مئات السكان ودفعهم للبحث عن ملاجئ في الكهوف الموجودة على مشارف المنطقة.

وفي خلال الـ٢٠ سنة الماضية، حارب سكان منطقة مسافر يطا عمليات الطرد من خلال سلسلة من الوسائل القانونية التي ساعدتهم على ربح بعض القضايا وتأجيل إجراءات الهدم في القضايا الأخرى. مع ذلك، نُفذت عمليات الهدم المنتظمة التي أدت تدمير المنازل وتشريد السكان.

ينبغي على صمود، كالعديد من النساء، مواجهة التحديات التي تنجم عن عدم امتثالها للأدوار الجنسانية التقليدية. إذ تتجاوز تحدياتها الاحتلال وتأثيراته:

”الفتيات في منطقتي يتزوجن عند بلوغهن عمر الـ١٥. أنا أصررت على إكمال دراستي الجامعية وبحثت بعدها عن العمل، بينما كنت أواصل نضالي اليومي في حماية أرض عائلتي من الاحتلال. دائماً ما تسألني النساء المسنات في الشارع المقابل لماذا لا أبقى في المنزل وأتوقف عن إحراج عائلتي. إلا أن أبي يدعمني بقراري هذا. فإذا استسلم للعادات، لن أكون في مكاني هذا اليوم. مجتمعنا لا يتمتع بالخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية الأخرى. خسرنا منزلنا واضطررنا للعيش مع عمي. وتبرعت لنا منظمة دولية بمنزل متنقل لنستخدمه، لكن السلطات الإسرائيلية أرسلت لنا إنذاراً بتدميره. تقدمت لامتحان لوظيفة مع الحكومة، حصلت على نتيجة عالية لكن ليس لدي علاقات في الحكومة فلم أمنح الوظيفة. أعمل الآن على تأسيس جمعية ستعمل على حماية حقوق الأشخاص المقيمين في جنوب الخليل. فالآن، تشارك النساء أكثر من الرجال في المظاهرات ضد الانتهاكات الإسرائيلية. تأتي الكثير من النساء لرؤيتي ويقلن لي أني مثلهن الأعلى. مجتمعنا ليس بالجائع، ولكننا بحاجة إلى التمتع بحقوق سياسية وبالحماية. ذهبت إلى إيطاليا لتمثيل مجتمعي وذُهل المشاركون عندما اكتشفوا أن المرأة الفلسطينية لا تجسد الصورة الخاطئة التي تصلهم من الإعلام. إذ رأوا امرأة قوية وفصيحة ومثابرة. في إيطاليا، شعرت بالحرية، كأنني أملك الشوارع والسماء، ولكن في وطني، ليس لدي أي سيطرة.

صندوق [١٠]:

مشكلة تزويج الطفلات

٢٠.٣ بلغ متوسط عمر الزواج في فلسطين ٢٠،٣ سنة في العام ٢٠١٥

٢١.٣ من الفتيات المتزوجات عمرهن أقل من ١٨ سنة عند الزواج.

٤٢٪ من عقود الزواج شملت فتيات يبلغن من العمر ١٥-١٩ سنة.

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥"ب")

٣. الهدم والفصل

٣،١ الهدم وتفكيك العائلات في المنطقة "ج"

لا يزال نظام التصاريح والتخطيط الإسرائيلي ينتهك حقوق الإنسان ويسبب فصلاً وتفرقة جغرافية لدى العديد من العائلات. فلا تنحصر سياسته على رفض طلبات لم شمل العائلات في القدس ومنع العائلات من السفر بين الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة فحسب، بل تشمل أيضاً هدم المنازل. تعيش ليلى في مجتمع محلي في المنطقة "ج" (تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة) في غور الأردن. ليلى أم لسبعة أطفال وتعمل كخادمة لدى عائلة يهودية في مستوطنة قريبة. أصبحت حياتها أكثر تعقيداً عندما هدمت القوات الإسرائيلية منزلها، الذي يعيش فيه جميع أفراد عائلتها في نفس المنطقة، بسبب عدم حيازتهم على تصريح بناء من السلطة العسكرية الإسرائيلية. وفي حالتها، يزداد الضغط الذي تسببه الممارسات الإسرائيلية بسبب العوامل الاجتماعية الإضافية الناتجة عن "وصمة العار" التي تلحق بعملها في المستوطنة غير القانونية، مما يضاعف الضغط الذي تعاني منه:

”عندما هدم الإسرائيليون منزلنا، لم يكن لدينا مكاناً للعيش فيه كعائلة، ورفضوا طلبنا لإعادة البناء. اضطر زوجي وأربعة من أطفالي الانتقال إلى منزل عائلته في مخيم للاجئين في منطقة طولكرم. واضطررت أنا وثلاثة من أطفالي الانتقال إلى منزل عائلتي. من الصعب جداً لامرأة غير متعلمة العثور على عمل في المؤسسات الفلسطينية، فاضطررت مواصلة عملي في المستوطنة القريبة. أتنقل كثيراً بين منزل عائلتي ومكان عيش زوجي، فهو يلجأ أحياناً إلى العنف مع الأطفال فعلي الذهاب على الفور للتعامل مع الأمر. أنا لا أتعرض للعنف من الإسرائيليين فقط. أولاً، لم أستطع إيجاد المساعدة بعد هدم منزلي. فكان علي العمل بجد أكثر وفي ظل أوضاع صعبة في المستوطنة لادخار النقود. وعندما ادخرت ما يكفي، بنيت منزلاً جديداً على قطعة أرض مشتركة، ولكن جاء رجل من المجتمع وطلب مني مغادرة المنزل أو دفع مبلغ كبير من المال بزعم أن الأرض ملكه. ... وفي يوم ما، جاء وحاول طردي، وضربني على رأسي واضطررت إلى دخول المستشفى لمدة يومين. لم يستطع أحد حمايتي منه. بعد الحادثة ببضعة أيام، جاء الإسرائيليون ودمروا بيت أحلامي. لا زالت عائلتي مفككة، فأنا زوجة من غير زوج وأم لنصف أطفالي.

صندوق [١١]:

معلومات أساسية عن المنطقة "ج"

تغطي المنطقة "ج" ٦١٪ من أراضي الضفة الغربية الخاضعة بالكامل للسيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية.

لا يجوز للفلسطينيين القيام بخطط تنمية أو تنمية المنطقة "ج".

يعيش حوالي ٣٠٠٠٠٠ فلسطيني في ٥٣٢ مجتمع محلي، ولا يتمتعون سوى بولوج محدود وغير مستقر للأراضي والماء والخدمات الحيوية كالتعليم والصحة.

لا يجوز البناء دون الحصول على تصريح من الجيش الإسرائيلي الذي نادراً ما يمنح هذه التصاريح. ففي النصف الأول من العام ٢٠١٦، منحت الموافقة على ٩٢ تصريحاً من أصل ٤٢٨ طلباً.

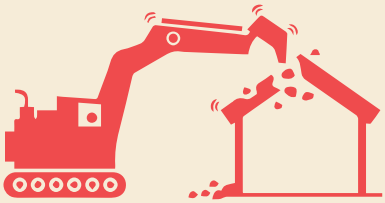

تدفع قلة التصاريح الفلسطينيين بالمخاطرة والبناء دون تصريح من أجل استيعاب ازدياد عدد أفراد الأسرة، إلا أن هذه الهياكل "غير القانونية" معرضة لقرارات الهدم الإسرائيلية.

١٢,٥٠٠ قرار هدم

١,٠٩٣ تم هدم أو مصادرة ١٠٩٣ مبنى في المنطقة "ج" والقدس الشرقية

١,٦٠٠ شُرد ١٦٠٠ فلسطينياً، أكثر من نصفهم أطفال.

٣.٢ قرارات الهدم والاعتداءات

صندوق [١٢]:

خربة سوسيا

تعكس خربة سوسيا سياسات إسرائيل في المنطقة «ج». إذ يعيش فلسطينيو خربة سوسيا في جنوب محافظة الخليل منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وفي العام ١٩٨٣، أنشئت مستوطنة «سوسيا» الإسرائيلية غير القانونية قرب القرية، ومنذ ذلك الحين، تصادر السلطات الإسرائيلية الأراضي من الفلسطينيين بالرغم من ملكيتهم لها. فطردهم الجيش الإسرائيلي من أراضيهم العديد من المرات، بمنحهم مختلف التبريرات مثل إعلان المنطقة كموقع أثري وعدم امتلاك تصاريح بناء وأحياناً دون أي تبرير.

يعيش سكان خربة سوسيا في خيم بالقرب من موقع القرية الأصلي. فبعد طردهم، لم يجدوا أمامهم أي خيار سوى بناء خيم وبُنى مؤقتة للعيش والبقاء على أراضيهم، على الرغم من تهديد إسرائيل المستمر بهدم هذه البُنى وتهديمها. وعلاوة على ذلك، يواجهون اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين المقيمين في المستوطنة المجاورة وعنفهم المستمر.

المستوطنين والصمود الفلسطيني

تعيش على المنحدرات الجنوبية لتلال الخليل المجتمعات البدوية الفلسطينية بالإضافة إلى قرى الرعاة المبعثرة. تعتمد هذه المجتمعات على رعاية المواشي وتربية الحيوانات الأليفة، وتتعرض طريقة كسب العيش المتنقلة هذه إلى المزيد من التطويق بسبب المستوطنات المجاورة ومعسكرات التدريب والثكنات العسكرية الإسرائيلية. ففي هذه المنطقة، لا تسمح إسرائيل للفلسطينيين بالبناء والخدمات الأساسية غير متوفرة. تبلغ سلمى من العمر ٤٥ سنة، وهي امرأة فلسطينية "غير متعلمة" تعيش في ظل هذه الأوضاع الصعبة. لديها سبعة أطفال، بعضهم كبر وتزوج وانتقل إلى العيش في منطقة أخرى، والبعض الآخر لا يزال يعيش معها. تؤدي سلمى المسؤوليات المنزلية وتعمل في الآن ذاته بجد كراعية لقطيع أغنام تعتني به وتأخذه للرعي كل يوم. وعليها تحمل عنف المستوطنين الإسرائيليين الشديد وإرهابهم وتحمل الجنود الإسرائيليين الذين يشهدون على الإيذاء الذي تتعرض له هي وعائلتها ويسهلونه، بالإضافة إلى تهميش مجتمعها.

”هـم [الإسـرائيليون] يسـمحون للمسـتوطنين القادميـن مـن جميـع أنحـاء العالـم بنـاء منـازل لهـم، بينمـا لا نسـتطيع نحـن كمالكـي الأرض بنـاء كـوخ لنحمـي أنفسـنا فـي الشـتاء والصيـف. عندمـا بنينـا منـزلاً لعائلتـي، جـاء الجيـش الإسـرائيلي على الفـور ودمره بالجرافـات. جـاء المتضامنـون الدوليـون، ولكنهـم لـم يسـتطيعوا منعهـم. الآن، يريـدون منـا هـدم خيمتنـا - المنـزل الوحيـد لـي ولعائلتـي. اليـوم الجيـد بالنسـبة لـي هـو عندمـا لا أواجـه عنـف المسـتوطنين، فأحيانـاً أشـعر كأننـي وحيـدة لأتـرك كفريسـة للذئـاب. أذكـر يومـاً عندمـا كنـت فـي منطقـة الرعـي القريبـة، هاجمنـي سـبعة مسـتوطنين ملثميـن وضخميـن. تبادلـوا الأدوار فـي ضربـي بقطـع معدنيـة وخشـبية وبالأخيـر رمـوا حجـراً علـى رأسـي. وفقـدت الوعـي، بعـد أن صرخـت لطلـب المسـاعدة. انتظـرت المسـاعدة وجـاء بعـض أفـراد عائلتـي بعـد مـرور سـاعات، ولـم تصـل سـيارة الإسـعاف أبـداً. منعهـا الجنـود الإسـرائيليون مـن دخـول المنطقـة، بالادعـاء أنهـا لا تمتلـك الأوراق الرسـمية اللازمـة. اضطـررت إلـى الذهـاب إلـى المستشـفى الموجـودة فـي بلـدة قريبـة فـي سـيارة غيـر مرخصـة وغيـر مؤمنـة[٧]. حياتنـا صعبـة للغايـة بسـبب قلـة الخدمـات. فليـس لدينـا مصـدر ميـاه، والقليـل مـن الكهربـاء ولا وجـود لوسـائل نقـل إلـى البلـدات القريبـة باسـتثناء السـيارات المسـروقة غيـر المرخصـة التـي نسـتخدمها عندمـا لا نجـد أي خيـار آخـر. يحاول بعـض النشـطاء والمنظمـات الدوليـة مسـاعدتنا، ولكـن علينـا مواجهـة واقعنـا بأنفسـنا. فالمسـتوطنات تتوسـع، ومجتمعاتنـا تتقلـص، ولكننـي مصـرة علـى أخـذ أغنامـي التـي تمثـل مصـدر رزقـي إلـى الرعـي يوميـاً كمـا ينبغـي.

[٧] السـيارات غيـر المرخصـة هـي السـيارات غيـر المسـجلة لـدى السـلطة الفلسـطينية. تخلصـت إسـرائيل مـن هـذه السـيارات فـي الأراضـي المحتلـة، فهـي لـم تعـد تتماشـى مـع معاييـر الاسـتخدام فـي إسـرائيل. وبمـا أن السـلطة الفلسـطينية ليـس لهـا تواجـد فـي المنطقـة "ج"، يسـتخدم النـاس هـذه السـيارات للتنقـل الداخلـي بيـن القـرى.

بطاقات الهوية
وتفكيك العائلات

٤. بطاقات الهوية وتفكيك العائلات

٤.١ المقدمة

على اللاجئات الفلسطينيات اللاتي يعشن خارج فلسطين التفكير مطولاً ومليأ قبل الزواج بلاجئ فلسطيني يعيش في فلسطين. بعد الزواج، لن تُمنح هذه اللاجئات الإقامة التي تتيح لهن الحصول على جواز صادر من السلطة الفلسطينية، والذي لا يتم إصداره دون موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلية أولاً. ولا تمنح إسرائيل الوضع القانوني اللازم لهذه النساء المتزوجات، وبالتالي تمنعهن من التنقل بحرية عبر الحواجز ونقاط التفتيش التي تسيطر عليها. وللعديد منهن، تؤثر حياتهن العائلية الجديدة بالروابط التي تجمعهن بعائلاتهن الأصلية. أمل، على سبيل المثال، تزوجت في الأردن من زوجها القادم من غزة. انتقلا إلى غزة قبل ١٨ سنة ولا زالا يعانيان من إجراءات الحصول على الإقامة الطويلة والمعقدة والمنهكة. وفي الوقت الحالي، على أمل التأقلم مع التغيرات التي حلّت على حياتها والتي تسبب تفكك علاقتها بعائلاتها في الأردن:

> "مع وجود استثناءات قليلة، لا أستطيع زيارة عائلتي في الأردن، إذ كانت آخر مرة زرتهم بها قبل ٦ أعوام. بعدها، توفي والدي ولم أستطع حضور جنازته. وتزوج أخي ولم أستطع حضور زفافه. حماتي داعمة جداً. تأخذني معها أينما تذهب وتتحدث معي عندما أشعر بالوحدة. ولكن، لا شيء يضاهي جذورنا الأصلية، فأنا أشتاق لاحتضان أمي وشم رائحة سريري في منزل عائلتي. أشعر أنها [أمي] ستموت وأنا هنا. ليس لدي بطاقة هوية تتيح لي السفر عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية إلى الأردن. الحياة في غزة مختلفة، يعتقد السكان أنني متحررة كثيراً لمجرد قدومي من الأردن. وزوجي يؤنبني باستمرار في حال خرجت من المنزل أو تكلمت مع الناس أو طلبت منه طلبات. يقول لي دوماً أن علي الامتثال. ومن دون دعم عائلتي في الأردن، علي الخضوع لهذه الأوضاع. تعودت على الحياة هنا من دون عائلتي. لكنني أشعر بالوحدة، وأن قلبي أصبح صلباً كالصخر. لا أشعر بأي شيء ونسيت كيف أحب نفسي."

صندوق [١٣]:

معيقات السفر والتنقل

بالإضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة، تواجه المجتمعات المقيمة في الضفة الغربية والقدس قيوداً شديدة للغاية، ويعاني المقيمون في جنوب الخليل وغور الأردن ومنطقة التماس[٨] من تحديات أصعب. وكنتيجة لإغلاق هذه المناطق والحاجة إلى التصاريح للتنقل الأساسي، تعد البنى التحتية وأنظمة النقل محدودة للغاية أو معدومة. وللتأقلم مع هذا الوضع، يمتلك سكان المجتمعات المتأثرة بهذه الأوضاع سيارات خاصة، غير مسجلة بالضرورة لدى السلطة الفلسطينية، وغير مؤمنة فجودتها أدنى من المعايير المطلوبة. ولا تؤمَّن هذه السيارات أيضاً لأن السلطة الفلسطينية لا تمتلك أي نوع من السيطرة على هذه المناطق لإنفاذ القانون. فيخاطر السكان كثيراً باستخدامها. ويشكل هذا الأمر، بالإضافة إلى العوامل الإضافية المشروحة في التقرير، خطراً على أفراد المجتمع ويدفع العائلات إلى الحد من تنقلاتها ويقلل فرص عمل النساء.

"السيارات القليلة الموجودة في المنطقة غير مرخصة أو مسجلة. وعائلتي ليست مطمئنة إن استخدمتُ إحداها. ليس لدي حافز للسفر ومغادرة مجتمعي وتوقفت عن البحث عن عمل." (مشاركة، مجموعات مركزة، جنوب الخليل)

"كنت أعمل في القدس، ولكنني أعيش الآن خارج جدار الفصل في الرام. تتطلب طريق الوصول إلى العمل السفر لساعتين أحياناً، فشعرت وكأنني أضيع وقتي. زوجي يعمل متأخراً وشعرت أن علي العودة مبكراً إلى المنزل من أجل أطفالي."
(مشاركة، مجموعات مركزة، القدس)

[٨] منطقة التماس هي المنطقة الموجودة في الضفة الغربية بين جدار الفصل وخط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر)، باستثناء القدس الشرقية. أعلن الجيش الإسرائيلي هذه المنطقة كـ"منطقة عسكرية مغلقة" وعُزلت عن بقية أراضي الضفة الغربية. تفتقر معظم مجتمعات منطقة التماس لخدمات الصحة الأساسية والتعليم والخدمات الأخرى، إذ يحتاج السكان إلى المرور عبر نقاط التفتيش للوصول إلى الأراضي الزراعية وأماكن العمل والحصول على الخدمات الأساسية، وللحفاظ على العلاقات الاجتماعية مع العائلة والأصدقاء المقيمين في "الطرف الفلسطيني" لجدار الفصل. ويعيش حوالي ١١٠٠٠ شخصاً في مجتمعات "منطقة التماس" الـ١٢ الفلسطينية. (الفريق القُطري للأمم المتحدة، ٢٠١٦). يُجبر الفلسطينيون الذين يرغبون دخول منطقة التماس طلب تصريح "زيارة" يتيح لهم الوصول إلى أراضيهم والمرور من خلال بوابات الحاجز. وتمنع متطلبات "تصريح الزيارة" لدخول "منطقة التماس" الأطباء من زيارة المرضى، وسيارات الإسعاف من الوصول إلى المرضى وفرق الصحة المتنقلة من تقديم الخدمات الصحية. وكإجراء احترازي، تغادر النساء الحوامل المنطقة شهراً قبل موعد الولادة لتجنب التعقيدات. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١)

٤.٢ بطاقات الهوية ولم شمل العائلات في القدس الشرقية

لتفكيك العائلات العديد من الأشكال. تُعبر قصة أمل، الفلسطينية القادمة من الأردن والمتزوجة من فلسطيني في غزة، عن أحد هذه الأشكال. ونجد بين الأشكال الأخرى الفصل الإجباري التي تتعرض له العائلات عندما يكون أحد الزوجين من القدس والآخر من الضفة الغربية أو قطاع غزة. وبما أن هذه القضية منتشرة بكثرة ومرتبطة بالسياسة الإسرائيلية المكثفة الهادفة لتشريد الفلسطينيين وطردهم من القدس[٩]، تلجأ النساء اللاتي يتعرضن لهذا النوع من الإساءة إلى النشاط المشترك من خلال تشكيل لجان لمقاومة هذه الأعمال وتقديم الدعم المتبادل. نادية امرأة مقدسية حاصلة على شهادة الماجستير في التخطيط والإدارة، اشتركت في النضال من خلال المجموعات السياسية والمحلية. فحولت نضالها الشخصي إلى أداة وجهود جماعية لتغيير الواقع المحيط بها.

”تزوجت حب حياتي. هو من غزة، وبعد مرور عقود على زاوجنا، اعتبرت إسرائيل أن إقامته في رام الله غير قانونية. ولا يمكنه الانتقال للعيش معي في القدس. كعائلة، علينا الحفاظ على منزلين، أحدهم في القدس لأحافظ على إقامتي وليحافظ أطفالي على إقامتهم في القدس. يكلف الحفاظ على منزل في القدس مبالغ باهظة تشمل الإيجار والضرائب المرتفعة جداً وتحقيقات إسرائيل المستمرة للتأكد من أنني أعيش بالفعل في منزلي. في حال فشلت أثناء أحد هذه التحقيقات، سيسحبون مني بطاقة الهوية. تطلب الحصول على الإقامة لأطفالي الكثير من الوقت والجهد. ولإثبات إقامتي، أحافظ على مجموعة هائلة من الأوراق، والأمر مرهق للغاية. ومنذ العام ٢٠٠٧، أصبحت العديد من المنازل في حي الشيخ جراح الذي أعيش به مهددة، طرد بعض السكان الفلسطينيين والبعض الآخر يحصلون باستمرار على إشعارات تطالبهم بالمغادرة والسماح للمستوطنين الإسرائيليين بالانتقال إلى منازلهم. قررت إنشاء منتدى نساء الشيخ جراح لنعمل معاً لمقاومة ممارسات الجيش الإسرائيلي وزيادة التوعية القانونية ودعم بعضنا البعض. جيراني يهتمون ببيتي عندما أكون بعيدة عنه. إذ أذهب في نهاية الأسبوع إلى رام الله لقضاء الوقت مع زوجي ولتجتمع العائلة من جديد. نضحك ونعبر عن حبنا لبعضنا البعض ثم نتفرق ليعود كل منا إلى حياته.“

[٩] وفقاً لجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل: ”يعتبر سكان القدس الشرقية الفلسطينيين كمقيمين دائمين في إسرائيل. إلا أن إسرائيل تعاملهم كأجانب يمكن سحب إقامتهم بانتظام. ويُجبر المواطنون على الدفاع عن إقامتهم باستمرار بإثبات وجود ”مركز حياتهم“ في القدس لوزارة الداخلية وخدمات الضمان الجماعي. وفي الوقت نفسه، تُسحب الإقامة بطريقة استبدادية ودون محاكمة عادلة.“ http://www.acri.org.il/en/category/east-jerusalem/citizenship-and-residency-east-jerusalem/

صندوق [١٤]:

الحصار المفروض على قطاع غزة

"إن كان قطاع غزة سيتعافى من الضرر الذي لحق بعد الاعتداءات المتكررة، ينبغي رفع الحصار. السكان يستحقون الحصول على المساعدة والتمتع بحقوقهم الإنسانية وليس التعرض لعقابات جماعية" (المقرر الخاص للأمم المتحدة ماكاريم ويبيسونو، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥)

قطاع غزة: وقائع أساسية

الدخول إلى قطاع غزة، المحاط بسياج عند حدوده البرية مع غزة ومصر والذي لا سيطرة له على مجاله الجوي ومياهه الإقليمية، مقيد بواسطة ثلاثة معابر برية، اثنان خاضعان للسيطرة الإسرائيلية (إيرز وكيرم شالوم) والثالث خاضع لسيطرة مصر (معبر رفح). ووفقاً لمختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية كمنظمة العفو الدولي، لا يزال الحصار الإسرائيلي يمثل شكلاً غير قانونياً من العقاب الجماعي المفروض على المدنيين[١٠]. ويزداد تأثير الحصار الإنساني بسبب الإغلاق الإضافي شبه الدائم لمعبر رفح للمسافرين من الجهة المصرية منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مما يجعل غالبية الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة غير قادرين على المغادرة. (نظرة عامة على الوضع الإنساني من إعداد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٦)

- منذ العام ٢٠٠٧، فرضت إسرائيل حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على قطاع غزة
- ما يقارب ٢ مليون فلسطيني في قطاع غزة يعيشون تحت الحصار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧"ب")
- والاقتراب من مناطق موجودة ضمن عدة مئات من الأمتار من السياج الإسرائيلي المحيط بقطاع غزة ممنوع لكون المنطقة "منطقة محظورة الدخول"
- أوهنت القيود الطويلة الأمد التي تفرضها إسرائيل على الدخول إلى قطاع غزة اقتصاد غزة، ونتج عنها أعلى مستويات البطالة في العالم (البنك الدولي، ٢٠١٤)، وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات.

[١٠] يرجى الرجوع إلى: https://imeu.org/article/israels-blockade-of-gaza-is-it-legal

٥. الحصار على قطاع غزة الحد من الفرص والاستفادة من العلاج الطبي

٥.١ صحفية شابة طموحة في ظل الحصار على غزة

لا يزيد واقع الاحتلال وممارساته العبء على النساء فحسب، بل يجبرهن على اتخاذ أدواراً لم يتوقعنها من قبل. إذ أجبر الإغلاق المفروض على غزة العديد من النساء الاضطلاع بأدوار لا تتناسب مع طموحاتهن الكبيرة. لم تستطع نورة (الحاصلة على شهادة الماجستير في الصحافة)، كالعديد من النساء المتعلمات تعليماً عالياً)، مغادرة قطاع غزة لقلة التصاريح التي تصدرها إسرائيل لعبور معبر إيرز الأمني. وبسبب نسبة البطالة العالية بين النساء المتعلمات[١١]، لم تستطع العثور على الفرصة التي تتمناها، فاضطرت للقبول بدور تقليدي:

> "حاولت مغادرة غزة لمدة ١٠ سنوات من أجل الذهاب إلى بلد يمكّنني من أن أصبح صحفية شهيرة وذات تأثير هام. أردت أن أكون نظيرة كريستيان أمانبور في الوطن العربي. لم تمنحني إسرائيل أبداً تصريحاً للمغادرة لأسباب أمنية مختلفة. رُشحت للمشاركة بعدد من البعثات التدريبية خارج قطاع غزة، ولكنني لم أستطع أبداً المشاركة بها. ونتيجة لذلك، استسلمت للواقع وتزوجت وأنجبت طفلان أحبهما كثيراً. أجد أحياناً عملاً كصحفية مستقلة. ولكن بسبب القصف الذي يتعرض له منزلي ومنازل جيراني، أشعر بعدم الأمن فيما يخص ولدي، فقررت أن لا أترك المنزل لأتأكد من أنهما دائماً بخير. حماتي تدعمني جداً، اقترحت على أن أطرز في وقت فراغي، فبدأت التطريز للحصول على راحة البال والمساعدة في تغطية نفقات المنزل. أحياناً أرسم بلد أحلامي حيث أكون صحفية معروفة. ولكنني هنا الآن."

[١١] تبلغ نسبة البطالة لدى النساء المتعلمات لمدة ١٣ سنة وأكثر ٥٠،٦٪ من النساء في هذه الفئة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧). http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_7-3-2017-IWD-en.pdf

صندوق [١٥]:

شهادات على تقييد حرية التعليم

"اضطررنا إلى إخراج ابنتي من المدرسة لأننا شعرنا بالفعل أنه من الخطر عليها عبور معبر قلنديا للذهاب إلى المدرسة في الطرف الآخر. ليس فقط بسبب عدم لطف الجنود وحملهم للأسلحة. بل لأن عليها أيضاً تحمل الانتظار في صفوف طويلة ومزدحمة على المعبر وسط الرجال. تشعر هي بالمضايقة ونشعر نحن بأنها في خطر." (مشاركة، مجموعات مركزة، القدس)

"ليس عندنا مدرسة في مجتمعي المحلي. لا تسمح لنا إسرائيل ببناء مدرسة. كان علينا المشي إلى المجتمعات المحلية القريبة وكنا نتعرض لمضايقات الجنود والمستوطنين. وفي عمر الـ14، شعر والداي أن الأمر لا يستحق هذه المعاناة وخافا على حياتي وشرفي. فاضطررت إلى ترك المدرسة. وبما أنه لم يكن لدي شيء آخر لأفعله، تزوجت في سن الـ15." (مشاركة، مجموعات مركزة، غور الأردن)

٥،٢ الحصار والعواقب أمام الحصول على علاج طبي متخصص

قد تتضاءل الأحلام عند مواجهة تحديات الاحتلال المتواصلة، إلا أن حياة الأفراد تتعرض للخطر أيضاً. عدم القدرة على مغادرة غزة قد يعرض حياة الكثيرين للخطر. هاجر تعاني من سرطان الغدة الدرقية. ومنذ العام ٢٠٠٨، عليها الخضوع إلى جلسات العلاج الكيميائي لعلاج حالتها:

”كنت أذهب إلى مصر للخضوع لجلسات العلاج الكيميائي، ومن هناك أُحيل ملفي إلى مستشفيات الضفة الغربية. كنت آخذ أطفالي معي لأقضي بعض الوقت معهم. ومنذ العام ٢٠١٤، أُغلقت الحدود مع مصر ويرفض الإسرائيليون منحي تصريحاً لإكمال علاجي في الضفة الغربية. كان علي اتخاذ قرار: العيش أم الاستسلام للسرطان؟ قررت العيش من أجل أطفالي وزوجي. لكن الأمر كان صعباً لأنه يتوجب علي أن أكون قوية عاطفياً لأشفي نفسي من الداخل. كان قبول حقيقة أنني لا أحصل على العلاج اللازم صعباً للغاية. أعاني أحياناً من الاكتئاب وأفقد الأمل. فكرت مرة أو أكثر في الانتحار. يسألني الناس عن حالي، أعرف أنني أبدو قوية من الخارج، لكن قلبي يحترق في الداخل. لكنني متمسكة بالحياة. جسدي ضعيف جداً، لا أستطيع أداء دوري كأم أو كزوجة، لكن زوجي يشجعني بالقول أنه سعيد بما يكفي لوجودي في المنزل وأنه ليس علي القيام بأي عمل فيه. أخواته وأولادي يساعدوني أيضاً. وأزور مركزاً قريباً من منزلي لدعم النساء، أشعر وكأنه منزلي الثاني. بطريقة ما، نتضامن معاً كنساء لنتأقلم ونتخطى المصاعب.

صندوق [١٦]:

البلدة القديمة في الخليل [منطقة "هاء ٢"]

في العام ٢٠١٦، تم تقديم ١٣٧٨٨ طلباً للحصول على تصاريح علاج في الضفة الغربية، وتمت الموافقة على ما يقارب ٦٦٪ من التصاريح، أي أقل من نسب الموافقة في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، تم استدعاء ٦٠١ من المقدمين للتحقيق معهم، ١٨٩ منهم نساء. ٣٥٪ من الطلبات (أي ٧٢٦٧ طلباً) كانت تخص مرضى السرطان، ٢٨٪ منها رُفضت أو لم تحصل على جواب.

صندوق [١٧]:

شهادات حول الحرمان من الخدمات الصحية

"أنا متزوجة من رجل مقدسي وليس لدي بعد تصريح للإقامة في المدينة. كان علي القبول بخدمات ذات جودة أقل أثناء حملي، على الرغم من أن المستشفى الموجود في القدس والذي يقدم خدمات أفضل يبعد عن مكان سكني أقل من ٢٠ دقيقة". (مشاركة، مجموعات مركزة، القدس)

"لا يوجد في مجتمعنا المحلي مرافق صحية. في يوم ما، تعرض أحد أقاربي إلى لدغة أفعى ولم تكن هناك أي سيارة متوفرة لأخذه إلى المستشفى. اتصلنا بسيارة إسعاف ووصلت بعد مرور ٢٠ دقيقة. ولكن الجيش الإسرائيلي لم يسمح لها بالدخول إلى المنطقة بالادعاء أن ليس لديها التصاريح اللازمة للدخول. اضطررنا إلى حمل قريبي إلى الإسعاف ليحصل على مضاد السم." (مشاركة، مجموعات مركزة، جنوب الخليل)

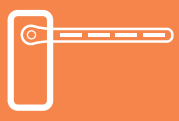

"جارتي فقدت ابنها أثناء الانتظار على نقطة التفتيش للذهاب إلى القدس. نظر الجنود إليها وإلى زوجها وبدأوا بالضحك." (مشاركة، مجموعات مركزة، القدس)

تحليل النتائج والتوصيات

تحليل النتائج والتوصيات

مقدمة

يقدم هذا القسم ملخصاً للنتائج الرئيسية ويعكس وجهات النظر التي شاركتها النساء وقلقهن وتعليقاتهن أثناء المقابلات والمجموعات المركزة.

١. الاحتلال الطويل الأمد يعزز السمة الذكورية للمجتمع

كانت آراء النساء في المقابلات والمجموعات المركزة واضحة فيما يخص تحديد الاحتلال كأحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على حياتهن اليومية سلباً. ويعزز الاحتلال الحصار والعنف والنزاعات والإساءة التي يتعرض لها الفلسطينيون مما يحد من قدرتهم على التنقل بحرية، ويفرض قيوداً إضافية على حركة النساء مما يؤدي إلى المزيد من الانعزال. بالإضافة إلى ذلك، للاحتلال تأثير مقوض. إذ يؤدي انهماك المجتمع الفلسطيني بإنهاء الاحتلال أحياناً إلى إهمال وإلغاء الجهود المبذولة من أجل وضع المسائل الاجتماعية والحقوق، بما فيها حقوق النساء، على رأس جدول الأعمال الوطني. ومن الناحية الاقتصادية، تؤثر نسب البطالة العالية على كلا الجنسين، لكن النساء تعاني أكثر بكثير من العواقب. فتحصل فئة النساء المتعلمات عامةً والمقيمات في غزة خاصة على أعلى نسب البطالة في فلسطين. ويصبح انعدام الأمن العام أرضاً خصبة لنمو التحفظ المتصاعد في المجال السياسي والاجتماعي والديني، وبالتالي فرض المزيد من القيود على حرية النساء وحقوقهن. يرجح هذا التقرير أن الاحتلال يؤدي في بعض المنازل إلى ارتفاع مستويات التوتر والعنف، بينما يؤدي في منازل أخرى إلى زيادة الاتحاد والتضامن بين أفراد العائلة. والنساء الفلسطينيات يعانين مباشرة من انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية كالحق في الحياة والأمن والسكن والعائلة والتنقل والحرية والتعليم والصحة الأساسية.

لاحظنا في هذا التقرير أن استمرار الاحتلال وممارساته يعزز من السمة الذكورية التقليدية للمجتمع من خلال فرض قيود أكثر صرامة وممارسة سيطرة إضافية على حرية المرأة وتنقلها، ومن خلال الحد من حصول النساء على الخدمات الأساسية التي تعد حقوقاً كالتعليم والصحة، ومن خلال زيادة تعرضهن للعنف، سواء من جيش الاحتلال أو المستوطنين أو من مجتمعاتهن وعائلاتهن. فمن ناحية، على النساء تحمل تصاعد الضغط الناجم عن العيش في ظل الاحتلال الذي ينتج عنه فرصاً اقتصادية وسياسية واجتماعية محدودة. ومن الناحية الأخرى، تحاول النساء التخفيف من معاناتهن الشخصية الناجمة عن الاحتلال، والتي رافقها في بعض الحالات المزيد من الضغط الناجم عن الأوضاع الاجتماعية والثقافية والقانونية السائدة التي تزيد من الانتهاكات ضد المرأة في المجال الخاص (العائلة) وفي المجال العام (سوق العمل وسياسات الحكومة والأطر القانونية).

ينتج عن ترابط انتهاكات الاحتلال ببعضها البعض تباطؤ وتيرة اهتمام المجتمع بالانتهاكات الاجتماعية والثقافية المرتكبة ضد النساء. فيشرح خبير في حقوق الإنسان من غزة قائلاً:

"بينما تجد النساء صعوبة في التعامل بشكل فردي مع الهموم الشخصية الناجمة عن الاحتلال والتمييز بين الجنسين، تصبح البيئة العامة مقيدة أكثر فأكثر للمجهود الذي تبذله المجموعات النسائية في تحدي النظام الذكوري. ومع تشتت المجتمع وانشغال المؤسسات والمجتمعات المحلية بانتهاكات الاحتلال وعدم قدرتهم على حماية الناس أو تلبية احتياجاتهم، يميل الأفراد، بما فيهم النساء، إلى التمسك بالأدوار التقليدية والعثور على الدعم لدى المؤسسات التقليدية. ويزيد هذا الوضع سوءاً بسبب انعدام الاستقرار الناجم عن الانقسامات السياسية الفلسطينية، حيث لا يمارس المجلس التشريعي وظائفه التشريعية والمتمثلة بالمراقبة. فلن يحدث بالتالي أي تغيير حقيقي في ظل هذه الظروف. وستواصل النساء العثور على طرق لحل مشاكلهن الفورية، ولكن لن يكون لديهن الطاقة الكافية أو الوقت اللازم لتغيير معاناة النساء المشتركة الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي"

وفي الختام، توضح النتائج أن تأثير الاحتلال الإسرائيلي ثلاثي الأبعاد: (أ) من جهة، يعزز الاحتلال الإجراءات الذكورية ومعايير الجنسين التقليدية. (ب) يعرّض الاحتلال وممارساته المستمرة النساء والرجال إلى مستويات أعلى وأشكال شديدة من العنف، مما يؤدي إلى المزيد من التهميش والعنف ضد النساء والفتيات في المنزل. (ج) من خلال مواجهة الاحتلال، تجد بعض النساء القوة الداخلية ويكشفن عن موارد غير مستغلة لتمكينهن ويعثرن على الدعم لدى عائلاتهن ومجتمعاتهن والنساء الأخريات.

٢. فكفكة التعميمات الخاطئة حول النساء الفلسطينيات (ناشطات متنوعات وواسعات الحيلة)

تحدت النساء اللاتي تمت محاورتهن في هذا البحث الفكرة السائدة التي تقوم على أن النساء والعائلات الفلسطينيات يشجعن على العنف. فبالنسبة لهن جميعاً، تلقي هذه الفكرة باللوم على ضحايا الاحتلال. واستشهدن بأعمال واضحة من عنف وانتهاكات قوات الاحتلال الشديدة لحقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية. فبالنسبة لجميع النساء، يشكل احتلال الجيش الإسرائيلي وانتهاكات حقوق الإنسان المتعددة، بالإضافة إلى صمت المجتمع الدولي شكلاً حقيقياً من أشكال العنف. وكجميع النساء المشاركات في هذا البحث، أكدت ناديا ما يلي:

"لا ترغب أي امرأة بأن يقتل أطفالها أو أن يتعرضوا لأي نوع من أنواع التعذيب والإساءة. نحن نعيش في خوف مستمر على أمننا وأمن أطفالنا. فنعمل بجد لحمايتهم من عنف الاحتلال ومراقبتهم للتأكد من عدم لجوئهم للعنف، إذ نعلم أن نتائج العنف قد تكون مميتة لهم. فهذا الاحتلال ليس لديه حدود فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، فالجيش الإسرائيلي يفعل ما يريد دون أي تدخل/عقوبات من المجتمع الدولي."

وتقول امرأة أخرى شاركت في مجموعة مركزة (القدس الشرقية) عن طبيعة احتلال إسرائيل الاستعماري:

"هم يأتون إلينا وليس العكس. نحن نجد الجنود والمستوطنين أمام منازلنا. فيتوجب علينا مواجهتهم. هاجموا غزة بطائرات الإف ١٦ ويقولون أننا نحن من هاجمهم. هم لا يريدوننا هنا، يريدون هذه الأرض دون شعبها وكل ما يتبقى، ويريدون سلبنا حقنا في المقاومة. وفي النهاية يلومون الضحايا على أفعالهم."

بينما تتحمل جميع النساء الفلسطينيات أوضاع الاحتلال ويواصلن العيش فيها، إلا أن كونهن يعشن في ظل الاحتلال لا يعني أنهن يشكلن مجموعة متجانسة. فتأثير الاحتلال على كل امرأة يختلف اعتماداً على خلفيتها وطبقتها الاجتماعية ومنطقتها وعمرها وتعليمها. وتعتمد ردود أفعال النساء على انتهاكات الاحتلال على هذه العوامل أيضاً: الاستعداد العاطفي والنفسي لدى كل امرأة، بالإضافة إلى أوضاع العائلة والمجتمع المحيطة والتي تشمل نظام الدعم الذي تحصل عليه المرأة من العائلة والمجتمع، والموارد المؤسساتية المحدودة والخدمات المحدودة المتوفرة. ووفقاً لمشاركة من غور الأردن:

"لا أحب عندما يتحدث الإعلام والسياسيون عن (المرأة الفلسطينية) وكأننا جميعنا متشابهات. نحن نساء لديهن احتياجات واستراتيجيات تأقلم مختلفة."

للكشف عن قوة النساء وتمكينهن، يجب الاعتماد على حياة النساء وتجاربهن الحقيقية. فردود أفعال النساء تختلف كثيراً أمام المحن. فالبعض يفقدن الأمل ويعثرن على موارد للتأقلم مع الأوضاع التقليدية، والبعض الآخر يستطعن الاستفادة من المحن بتحويلها إلى فرص لتمكين أنفسهن. لا يهدف هذا الاستنتاج الى الاستخفاف بالأوضاع القاسية التي يفرضها الاحتلال، بل إلى الإشارة إلى أن التحليل الدقيق يكشف عن ذكاء النساء الفلسطينيات اللاتي يعشن في ظل الاحتلال. فيحث الاستماع بحرص إلى تجاربهن على أن يتمتع الباحثون والنشطاء بنظرة جديدة حول عالمنا المألوف، هذا العالم الذي يسيطر عليه المنظور الذكوري المهيمن الذي يعززه دعاية وترويج الاحتلال، الذي ينشر بدوره صورة خاطئة وسلبية عن النساء.

فعلى سبيل المثال، تشدد مشاركة من الخليل على ضرورة فضح الصور التي ينشرها الإعلام الدولي عن النساء والخطاب السائد. فتقول:

"أوجه كلامي إلى القوميين والداعمين ذوي النية الحسنة، نحن لسنا ضحايا تُنشر صورنا دائماً ونحن نبكي ونصرخ، أو ضحايا نتحمل الألم والمحن. فنحن لسنا هذا ولا ذاك. نحن بشر نحمل عبئاً مزدوجاً. لم نطلب هذه الأعباء، فقد فُرضت علينا."

ويوضح أحد خبراء حقوق النساء في غزة هذه النقطة أكثر:

> "وجدنا كنشطاء نعمل في الحركة النسائية ومع داعمينا حول العالم أنه من السهل والمريح اختلاق صوراً كاذبة عن المرأة الفلسطينية. اعتقدنا أننا نستطيع أداء العديد من المهام في الوقت ذاته: محاربة الاحتلال والتعامل مع تأثيراته والتعامل مع البطالة وفقدان المنازل والحياة ومنح النساء حقوقهن الكاملة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فبقيامنا بهذا، أضفنا المزيد من الضغط في غير محله على النساء متوقعين منهن القيام بمهام متعددة تفوق قدرتهن كبشر ودون أي دعم حقيقي في كنف بيئة غير مواتية. فأدت ازدواجية الصور (صور الضحايا المتعرضات للإساءة وصور النساء الخارقات) إلى ترك النساء لوحدهن في مواكبة هذه التوقعات. (مقابلة معمقة مع منظمة تدافع عن حقوق المرأة، غزة)

٣. القوة والتمكين في وجه المحن

تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان الشرسة والمطولة التي يرتكبها الاحتلال إلى تعرض النساء إلى خسارات حقيقية. إذ يعد فقدان المنزل الشخصي ومقتل أفراد الأسرة ومقتل النساء والفتيات والحد من الحركة والتنقل وتفكيك الأسر والاعتقال والتعذيب من الانتهاكات الحقيقية ذات التأثيرات المباشرة وغير المباشرة طويلة الأمد على النساء. إذ تتخطى مستويات الألم والحزن والمعاناة والصدمات النفسية التي تعاني منها النساء المشاركات في البحث قدرتنا على الفهم والاستيعاب. ولم يستطع باحثو هذا المشروع سوى تقديم مقتطفات من المعاناة الحقيقية التي تعاني منها النساء المتأثرات بشكل مباشر بالاحتلال. فالنساء لا تنكرن الأذى الذي لحق بهن كنتيجة للانتهاكات المذكورة. ويستخدم بعضهن مصطلحات كالحزن والعجز والاكتئاب والانعزال لوصف هذه المشاعر. بالإضافة إلى ذلك، لا تؤدي تدخلات المنظمات إلى التوصل إلى حلول حقيقية دوماً لأن بعض الخسارات لا يمكن تعويضها:

> "يقولون أن علي أن أنسى بناتي [اللاتي قُتلن في العدوان على غزة] والمضي قدماً. كيف يمكنني أن أفعل هذا؟ بناتي قُتلن ولن يعُدن أبداً. كيف لي أن أستمر دونهن؟ جسدي هنا ولكن روحي معهن." (عزة، غزة)

البعض الآخر يجبرن على قبول الاضطلاع بأدوارٍ تقليدية كما توضح بعض القصص المذكورة أعلاه والاقتباس التالي:

> "اضررت إلى قبول أن أكون ربة منزل تقليدية لعدم استطاعتي المغادرة [من غزة] والذهاب إلى دولة أستطيع أن أمارس فيها مهنة، فأنا لا أجد عملاً هنا بسبب الحصار." (نورة، غزة)

تجبر السياسات والممارسات الإسرائيلية العائلة النووية على العيش كعائلة ممتدة، فتحد من استقلال النساء أكثر فأكثر:

"من دون تصريح لإعادة بناء منزلي على أرضنا، علي أن أعيش مع عائلتي الممتدة، مما يعني الخضوع إلى سيطرة وضغط إضافيين من الجميع للتأقلم. فتراقب العائلة الممتدة جميع خطواتي وحركاتي." (مشاركة في مجموعة التركيز في غور الأردن، حيث تؤدي تنظيمات التقسيم الإسرائيلية إلى تعرُّض المجتمعات إلى قيود فيما يخص مساحات البناء تجبرها على البناء عامودياً).

تُظهر النساء قدرة على الصمود في وجه انتهاكات قوات الاحتلال. فتحاول جميعهن العثور على أساليب تأقلم تساعدهن على الاستمرار والتغلب على الأوضاع الصعبة. وفي الوقت ذاته، لا تتوفر الموارد للمرأة بشكل موحد عبر الظروف الفردية المتنوعة والأوضاع العائلية والمجتمعية المختلفة. وللعديد من النساء، تضيف انتهاكات الاحتلال أعباءً إضافية تزيد من تعجيزهن خصوصاً مع غياب بيئة تمكينية قانونية ومؤسساتية واقتصادية واجتماعية وثقافية. فعلى سبيل المثال:

"كان زوجي يعمل في إسرائيل ويحصل على راتب جيد. لكن الآن، لم يعد يسمح له الذهاب إلى عمله وأصبح علي العمل كخادمة في منزل قريب. وهو عمل لا يوافق عليه المجتمع والعائلة. لهذا اضطررت ارتداء نقاب لتغطية وجهي وتجنب وصفي بالخادمة. الآن علي العمل في المنزل وفي منازل الآخرين. والتعامل مع زوج محبط ولا يعيل. هو غاضب في أغلب الأوقات ويلجأ أحياناً إلى المخدرات للتأقلم." (مشاركة، مجموعات مركزة، رفح، غزة)

وبالنسبة للنساء الأخريات، تنعكس التجارب الصعبة التي يعيشها أزواجهن عليهن أيضاً. فعليهن البقاء متزوجات ليس لمجرد اعتقادهن بأنه القرار الصحيح، بل أيضاً للصور التي تتعلق بالمرأة التي تبقى مع زوجها (البطل، الذي كان بالسجن على سبيل المثال) ولتكون البطلة التي عليها التضحية للصالح العام:

"عندما قتل الجنود الإسرائيليون ابني وأحضره لي شباب الحي، أصر الجميع أن علي الظهور سعيدة وأن أبكي لأن ابني شهيد. ربما هو شهيد بالفعل، لكنه ابني قبل كل شيء. علي التعايش مع الحزن دون إظهاره للآخرين." (مشاركة، مجموعات مركزة، الخليل)

”كنت نشيطة جداً في النضال، وتزوجت زوجي عن حب. هو أيضاً كان نشيطاً في النضال. كانت لدينا أفكاراً تقدمية جداً وكنا نعيش حياة جيدة. اعتقلته يوماً قوات الاحتلال في منتصف الليل. حُكم عليه بقضاء خمسة أعوام في السجن وكنت أزوره كلما استطعت. عانيت كثيراً من مضايقات الجيش الإسرائيلي. وكان زوجي يعلم بالأمر ولكنه لا يستطيع القيام بشيء. وفي بعض الأحيان، كان يشعر وكأن عنده عجز وبدأ يصبح محافظاً.“ (مشاركة، مجموعات مركزة، القدس الشرقية)

في الحالات الأخرى، تُظهر النساء اللاتي يعشن في بيئة تمكينية أكثر ويتمتعن بنظام دعم قوي مستويات أعلى من الصمود والمقاومة. ويجد بعضهن القوة لدى نساء أخريات:

”عندما وجدت نفسي وحيدة في مواجهة انتهاكات الاحتلال واعتداءات المستوطنين، كان علي العثور على الدعم لدى نساء أخريات يعشن في حيي. أنشأنا مجتمعاً لمراقبة منازلنا ومصالحنا المشتركة، واستخدمنا هذا المجتمع لزيادة التوعية بشأن سياسات هدم المنازل ولم شمل العائلات في القدس.“ (ناديا، القدس الشرقية)

”تساعدني حماتي وصديقاتي في الحي على التأقلم مع انفصالي عن عائلتي في الأردن. فيشغلونني بأنشطتهن ويدعمنني عاطفياً.“

تجد الأخريات القوة الداخلية التي يقويها الدعم العائلي:

”جعلتني مقاومة قوات الاحتلال والمستوطنين منذ الصغر أقوى، ولم أعتقد أنني سأتمتع يوماً بهذه القوة الموجودة داخلي اليوم. والدي وعائلتي المباشرة يدعموني. أشعر أنني الأكثر تأهيلاً للدفاع عن حقوق مجتمعي وتمثيل مصالح شعبي على أفضل وجه في المنتديات المحلية والدولية. وبعكس غالبية النساء في مجتمعي، حصلت على شهادة جامعية وأصبحت الآن المثال الأعلى للفتيات. وأعمل حالياً على جمع النساء معاً في جمعية منظمة.“ (صمود، جنوب الخليل)

تساهم القوة الداخلية ودعم العائلات وعوامل أخرى كوجود أعضاء دوليين ناشطين في مجموعات التضامن في المنطقة المتأثرة في تمكين النساء:

”شعرت بأنني أقوى ومختلفة، فكان أخي مصدر دعمي إذ ساعدني في التعامل مع القيود الاجتماعية والثقافية. إلا أن نشاطي مع المتضامنين الدوليين ساعدني على رؤية حقيقة الأشياء. فساعدني وجودهم على استيعاب أن ممارسة حريتي والتمتع بحقوق أمر مسموح به لدى النساء. ولكن في النهاية، أصبح علي العثور على طريقي الخاصة وما يلهمني، فكان الانضمام إلى عالم المسرح والتمثيل طريقتي في الشفاء والتعبير عن نفسي والمساعدة في النضال.
(دينا، منطقة طوباس)

٤. آراء النساء بشأن تدخلات الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية

للتوصل إلى فهم شامل، يجب فهم ردود أفعال النساء على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي من خلال السياق العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وطريقة عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والدولي والدعم الدولي المقدم للفلسطينيين. بشكل عام، كانت النساء يشككن كثيراً بأداء جميع هذه المؤسسات إذ شعرن بأنها تتلكأ في تقديم الدعم للنساء في مواجهة انتهاكات الاحتلال.

”كلاً من الحكومة الحاكمة في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لا تهتمان بمصالح النساء والعائلات اللاتي تعاني من الاحتلال. فدُمرت منازلنا وتشتت عائلاتنا لكننا نواصل العيش في منازل متنقلة دون المستوى المطلوب دون أي أمل في التغيير قريباً.“ (مشاركة، مجموعات مركزة، غزة)

”كيف يمكننا التأقلم إن لم توفر لنا الحكومة وظائف؟ الرجال لا يعثرون على عمل ونحن لا نعثر على عمل. فنحن الآن مضطرون للاعتماد على الحد الأدنى من المساعدات التي تقدمها المنظمات الخيرية والأونروا.“
(مشاركة، مجموعات مركزة، غزة)

”تترك النساء في القدس بمفردهن للاعتماد على أنفسهن. عليهن العثور على حلول للمتطلبات القانونية والاقتصادية المعقدة من أجل البقاء في المدينة. ولا يوجد سوى مستوى محدود من الدعم من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية.“
(مشاركة، مجموعات مركزة، القدس)

تـدرك النسـاء أن جهودهـن الخاصـة أساسـية مـن أجـل التأقلـم علـى المسـتوى الفـردي، لكنهـن يعرفن أنه دون تغيير هيكلي شـامل يعالج السـبب الأساسـي (أي اسـتمرار الاحتلال) وتحسـينات حقيقيـة تطـرأ علـى حيـاة الفلسـطينيين عامـةً والنسـاء خاصـةً، سـتسـتمر النسـاء بتحمـل أعبـاء الاحتـلال المرهقـة لوحدهـن. إذ لا ينتـج عـن جهودهـن الفرديـة وعـن جهـود المجموعـات الصغيـرة حقوقـاً وفرصـاً جماعيـة أو وتدخـلات مؤسسـية.

”صحيـح أننـا قويـات ومسـتعدات لبـذل المزيـد مـن الجهـد، إلا أننـا بحاجـة إلـى المزيـد مـن الدعـم للتخفيـف مـن المعانـاة الناجمـة عـن الاحتـلال والحصـول علـى حقـوق الإنسـان اللازمـة. أنـا قويـة ولكـن علـي التحمـل، بقيـة النسـاء لا يتمتعـن بالضـرورة بنفـس القـوة الموجـودة لـدي. هـل عليهـن الاستسـلام والبـكاء؟“
(مشاركة، مجموعات مركزة، غور الأردن)

”جميعنـا نعمـل بجـد للحفـاظ علـى عائلاتنـا ونقـدم جميـع هـذه التضحيـات كالتنـازل عـن احتياجاتنـا ومشـاعرنا الخاصـة، ولكـن مـا المقابـل الـذي نحصـل عليـه كنسـاء؟ حقـوق غير متسـاوية. لا زلنـا نواجـه التمييـز فـي العمـل والـزواج والثقافـة.“
(مشاركة، مجموعات مركزة، غزة)

النسـاء ينتقـدن علـى وجـه الخصـوص المجتمـع الدولـي ويعتقـدن أن صمـت العالـم تجـاه انتهـاكات الاحتـلال الإسـرائيلي لحقـوق الإنسـان يمنـح إسـرائيل الحصانـة اللازمـة للاسـتمرار بارتـكاب هـذه الانتهاكات:

”مـاذا تتوقعـون؟ إن تخلـى العالـم عنـا واسـتمر بالتظاهـر بـأن لا شـيء يحـدث، سـتفهم إسـرائيل هـذا التصـرف كإشـارة للاسـتمرار بارتـكاب فظائعهـا.“
(مشاركة، مجموعات مركزة، الخليل)

”نحصـل علـى بعـض الحمايـة مـن المتطوعيـن والمنظمـات غيـر الحكوميـة الدوليـة، ففـي الخليـل هنـاك تواجـد دولـي، ولكـن كل مـا يفعلونـه هـو التوثيـق وكتابـة التقاريـر. حمايـة الفلسـطينيين وظيفـة القـوى الكبـرى كالأمـم المتحـدة والولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي.“ (صمـود، جنـوب الخليـل)

”تزيد بعض المنظمات غير الحكومية من تبعية النساء وتعمل على إضعاف معنوياتهن، فهي تعامل النساء كفئران تجارب لمشاريعهم. وتُشجع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على معاملة النساء كحالات خيرية، حيث يطلبون من النساء المشاركة في أنشطة معينة وتقدم لهن قسائم الطعام لمشاركتهن. لا يساعد هذا الفعل في التقليل من الاتكال، ولا يخدم النساء. في بعض الحالات، ذكرت النساء أن أزواجهن يشجعوهن على المشاركة للحصول على المال لشراء السجائر وليس لإصلاح منزل مدمر أو إعالة عائلة. فالنساء في هذه الحالات يتعرضن للإساءة من الجميع.“ (مقابلة معمقة مع ناشطة نسائية فلسطينية، غزة)

تؤكد النتائج على أنه بالرغم من قدرة النساء على التأقلم وتجاوز تحدياتهن الشخصية، إلا أن عليهن مواجهة التمييز الجنسي كنساء يعشن في مجتمع ذكوري. وتشرح إحدى الخبيرات في غزة الوضع قائلة:

”على النساء تخطي العقبات الواحدة تلو الأخرى بمفردهن أو بالاستفادة من موارد محدودة جداً، فعليهن التحمل. لا يمكننا إنكار وجود قصص بطولية، ولكن كم من الوظائف الجديدة والقوانين والفرص الأخرى تُقدّم لمساعدة النساء؟ ما نسبة التمييز الثقافي الذي يمكن الحد منه بفضل هذه التضحيات؟ ماذا تفعل المنظمات النسوية لمساعدة النساء بشكل عام؟ ولماذا لا تقدم المنظمات الدولية الحماية للنساء الفلسطينيات وفقاً للقانون الدولي؟ لا أحد يقدم ما يكفي من الدعم والمساعدة، فالتمويل موجه نحو الإغاثة وليس للتخلص من الاحتلال أو للوصول إلى مستويات كافية من التنمية المستدامة. وفي ظل البيئة السائدة، قد تبلي كل امرأة بلاءً حسناً لوحدها، لكنهن يفشلن كمجموعة. والمجتمع في حالة إنكار لحقيقة أن الاحتلال يسحق إمكانياتنا في تحقيق تغيير صغير حقيقي فيما يخص المساواة.“ (مقابلة معمقة مع ناشطة نسائية فلسطينية، غزة)

التوصيات

التوصيات

يكشف هذا التقرير على أنه بالرغم من أن البرامج والتدخلات الحالية قد تساعد على التخفيف من معاناة النساء الفلسطينيات، إلا أن النساء يحاولن التأقلم والمقاومة وتجاوز التحديات لوحدهن. ومع ذلك، لا يستطعن وضع حد لانتهاك حقوقهن والعنف الذي يتعرضن له في ظل سياسات الاحتلال الإسرائيلي الحالي وممارساته واستجابة المجتمع الدولي الذي يفشل في محاسبة إسرائيل. فستتحسن حياتهن كثيراً بمجرد إنهاء الاحتلال ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الإنسان الأساسية والقوانين الدولية والعديد من قرارات الأمم المتحدة.

لا يمكننا التشديد بما يكفي على أهمية أعمال التوعية مع ومن أجل الفلسطينيين، والنساء الفلسطينيات على وجه الخصوص، التي ستؤدي إلى الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لتغيير سياساتها وموقفها تجاه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ويمكن لأعمال التوعية هذه المساهمة في تحويل هذه الحكومات والمنظمات لجهودها وتمويلها من العمل الإنساني والتنموي المؤقت في ظل البيئة القسرية التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي إلى اتخاذ مواقف أقوى ضد الانتهاكات الإسرائيلية والضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال. وأضاف مسؤول من الاتحاد الأوروبي في القدس قائلاً «تغيير جوهري واحد يعادل جميع أعمال البرمجة التي يمكن أن نقوم بها».

تبدأ التوصيات التالية بالتركيز على أهمية التأييد قبل الانتقال إلى توصيات مفصلة بشأن السياسات موجهة لمختلف الجهات الفاعلة. تعتمد التوصيات أولاً وأساساً على أولويات النساء واحتياجاتهن والرسائل الأساسية التي عبرن عنها أثناء المقابلات المعمقة والمجموعات المركزة. وعلاوة على ذلك، نتجت هذه التوصيات أيضاً عن المقابلات المعمقة التي أجريناها مع خبراء مهمين في مجالات متعددة التخصصات.

وتجدر الإشارة هنا أنه يجب وضع جميع هذه التوصيات في السياق المناسب وتفعيلها بناءً على فكرتين شاملتين:

١. تصميم المداخلات وتخطيطها وفقاً لنهج يرتكز على الحركة النسوية وحقوق النساء: الاعتماد على علاقات القوة بين النساء والرجال، بالإضافة إلى مفهوم التداخل، عند التحليل، وتعزيز تمكين النساء وتشجيعهن على المساهمة والقيادة، وشمل الإجراءات الإيجابية عند الحاجة، والتأكيد على القيم الراسخة في العلاقات وتسليط الضوء على أعمال الرعاية، والتركيز على عملية التمكين والبيئة المحيطة. يجب أن تكون التدخلات راسخة في مبادئ المشاركة وسهولة المنال والتنوع وأن تشمل المنظمات النسوية المحلية والمنظمات النسائية.
٢. وضع العنف ضد النساء والفتيات على أولوية جميع جوانب التخطيط للسياسات والتنمية والبرمجة والتأييد.

أولاً: على مستوى السياسات

السلطة الفلسطينية:

شددت النساء اللاتي شاركن في هذه الدراسة على توقعهن الحصول على الدعم أولاً من السلطة الفلسطينية. فهناك إجماع واسع على أهمية استهداف تدخلات الحكومة للنساء الفلسطينيات اللاتي يتعرضن للانتهاكات الإسرائيلية. ويشمل هذا الأمر الدعم المالي وتوفير الخدمات والرعاية الصحية المدعومة والسكن والتعليم المجاني والموارد اللازمة لتمكين النساء والتخفيف من أعبائهن.

بناءً على أولويات النساء، نقدم التوصيات الأساسية التالية لتعزيز دور السلطة الفلسطينية:

- على السلطة الفلسطينية دمج احتياجات النساء وأولوياتهن، وعلى وجه الخصوص النساء اللاتي يتعرضن بشدة للاحتلال في المنطقة "ج" وقطاع غزة والقدس الشرقية، في استراتيجياتها الخاصة بقطاعات معينة واستراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها أجندة السياسات الوطنية الخاصة بالسلطة الفلسطينية واستراتيجية التنمية الوطنية والاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات الأخرى كاستراتيجيات وزارة شؤون المرأة ووزارة الحكم المحلي ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الأشغال العامة ووزارة القدس الشرقية وهيئة مقاومة الجدار والاستعمار.
- على السلطة الفلسطينية ضمان توفر بيئة تمكينية تتماشى مع الإعلانات والمعايير الدولية لحماية حقوق المرأة. يتطلب الأمر تعديل القوانين والسياسات العنصرية بالإضافة إلى تفعيل الاستراتيجيات والخطط الوطنية.
- على السلطة الفلسطينية توفير شبكة أمان وضمان اجتماعي مناسبين وعادلين لدعم النساء المقيمات في المناطق المهمشة واللاتي يتعرضن لممارسات الاحتلال الإسرائيلي مالياً (كالمرأة المقيمة في غور الأردن التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية والتي تعاني من أوضاع عمل قاسية بسبب انعدام الفرص، أو النساء التي دُمرت منازلهن في قطاع غزة، أو النساء المقيمات في المنطقة "ج" واللاتي تتعرض منازلهن وأماكن عملهن للهدم المستمر مما يسبب تعرضهن إلى محن مالية ونفسية واجتماعية، إلخ).
- على السلطة الفلسطينية بذل جهود كبيرة لتحسين استفادة المرأة الفلسطينية من النظام القانوني والقضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- على السلطة الفلسطينية ممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل ومصر لإنهاء الحصار على قطاع غزة وتحمل المزيد من المسؤولية تجاه الفلسطينيين المقيمين في القطاع، وخاصة النساء.
- على السلطة الفلسطينية الاضطلاع بدور أكبر فيما يخص الدفاع عن المرأة الفلسطينية، مع التركيز على أكثر المجالات تأثراً. وعليها استخدام مصادر الإعلام الرسمي لدعم حقوق النساء والدفاع عنها.
- على مصادر إعلام السلطة الفلسطينية التركيز أيضاً على الرواية الإسرائيلية/السائدة وضمان وجود استجابة فعالة على إظهار المرأة الفلسطينية بصورة سلبية من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية ووسائل الإعلام الدولية الرئيسية.

المنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية:

- على المنظمات الدولية مواصلة تعزيز المعايير والحقوق المقبولة دولياً، بما فيها الحق في تقرير المصير والحق في التنمية، إذ تتأثر أوضاع النساء في الأراضي المحتلة كثيراً بالاحتلال.
- مواصلة التشديد على الاتفاقيات والوثائق المعتمدة دولياً بشأن حقوق المرأة في ظل الاحتلال وفي المناطق المتأثرة بالصراع، كالقرار S/RES/1325 الذي اعتمده مجلس الأمن في الـ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن.[١٢]
- ضمان دمج احتياجات وحقوق أكثر النساء تأثراً بالاحتلال في أطر سياسات المنظمات الدولية كإطار السياسات المشترك بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاتحاد الأوروبي "الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين". بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على اتحادات المنظمات غير الحكومية، كرابطة الوكالات الإنمائية الدولية (AIDA)، تعزيز شمل حقوق النساء واحتياجاتهن في عمل أعضائها وعمل الحكومات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى. ويجب أن ينعكس هذا العمل في التقارير الموجهة للوكالات الدولية كالتقرير السنوي للجنة الاتصال المخصصة (AHLC) لدى الأمم المتحدة. ويجب مرافقة التقارير بتخصيص موارد في الميزانية لتلبية احتياجات النساء وحقوقهن ومن أجل توفير دعماً مالياً وتقنياً كافياً لتمويل أنشطة التنمية التي تُفيد النساء الفلسطينيات الأكثر تأثراً بالاحتلال، مع التركيز على ضرورة وضع حد لسبب معاناة النساء الأساسي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي.
- على المنظمات الدولية ضمان وصول برامج الدعم التي تنظمها لحكوماتها من أجل ممارسة ضغط ثنائي على إسرائيل.
- تعزيز الوجود الدولي في المناطق المهمشة مع زيادة البرامج والمواضيع التي تهدف إلى التوعية بالحياة اليومية للنساء الفلسطينيات اللاتي يعشن في ظل الاحتلال ودعمهن في مقاومتهن.
- زيادة الدعم المالي والتقني للمنظمات النسائية الفلسطينية التي تعمل على تمكين المرأة الفلسطينية في المناطق البعيدة والمهمشة على وجه الخصوص.
- ذكرت بعض النساء في المجموعات المركزة أمثلة حول الحصول على دعم نفسي-اجتماعي واقتصادي من المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع النساء.

> "يزداد عمل المنظمات النسوية صعوبة في ظل الاحتلال، لدينا رؤية وحددنا أهدافنا، إلا أن الاحتلال يقيد عملنا" (مقابلة معمقة مع ممثلة لمنظمة نسوية، رام الله).

- وضع معايير ومبادئ لتحقيق المساواة بين الجنسين وتطبيق معايير التخفيف من المخاطر لتجنب التعزيز المحتمل للتمييز الجنسي في البرامج الإنمائية والإنسانية والتطبيق والمراقبة والتقييم، على وجه الخصوص في المنطقة "ج" والقدس الشرقية وقطاع غزة.
- دعم المنظمات الإعلامية الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية لبناء قدرتها على تحضير التقارير ودعم المرأة الفلسطينية.

[١٢] مجلس الأمن، القرار ١٣٢٥، ٢٠٠٠ https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/720/18/PDF/N0072018.pdf?OpenElement

- دعم المنظمات النسائية للتركيز أكثر على النساء اللاتي يعانين من انتهاكات الاحتلال.
- دعم جيل الفتيات الشابات ليصبحن صحفيات مواطنات لتوثيق الأدلة على انتهاكات إسرائيل ونقلها ونشرها ليراها العالم بأكمله. يمكن لبناء القدرات والدعم التقني وتوفير أدوات الاتصال منح الشباب الأدوات والمهارات اللازمة للدفاع عن حقوق المرأة الفلسطينية.

> "لدى الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وحدة للنساء لكنها بحاجة لبناء القدرات على المدى الطويل ولدعم تقني للتمكن من العمل بطريقة جيدة تستفيد منها النساء الفلسطينيات" (مقابلة معمقة مع خبير إعلامي، رام الله)

- دعم التوثيق المعزز وآليات جمع البيانات لضمان توثيق جميع الانتهاكات المرتكبة ضد النساء ونقلها. وبالإضافة إلى ذلك، دعم جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها حسب نوع الجنس من حيث صلتها بالاحتلال.

> "تتمثل مشكلة بعض منظمات حقوق الإنسان بكوننا نخجل ونخاف من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والدول الأخرى والجميع... يجب إرسال رسالة واضحة وبذل جهود جلية من أجل المطالبة بإخضاع إسرائيل إلى عقوبات اقتصادية ودبلوماسية لانتهاكاتها المتعددة للقانون الدولي"
> (مقابلة معمقة مع منظمات حقوق الإنسان، رام الله)

وضع البرامج

- يجب التركيز على الاحتياجات الأساسية وإنهاء الاحتلال الذي يمثل "السبب الرئيسي للمعاناة" وتحميل إسرائيل المسؤولية. حتى وإن كان التأييد يتعلق بموضوع معين أو بمجال من مجالات الاحتلال، من الضروري إنهاء الاحتلال ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها المتعددة.
- إلى جانب الدعوة إلى إنهاء الاحتلال، يجب وضع برامج دعوية وإنسانية وإنمائية قوية لإشراك الأطراف المؤثرة المحلية والوطنية والدولية المختلفة في تغيير النظام الذكوري وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوق المرأة الفلسطينية.
- عند الدعوة إلى تأييد النساء، يجب تحديد نوع الدعم الذي ينبغي توفيره بناءً على احتياجات النساء. فمن هذه الدراسة، لاحظنا أن أولى الأولويات لدى جميع النساء هي إنهاء الاحتلال وممارساته وانتهاكاته لحقوق الإنسان والعنف، ويليها:
- توفير دعماً نفسياً واجتماعياً وخاصة بعد التجارب التي تسبب صدمات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي أو عدم المساواة في العلاقات بين الجنسين المتأصل في النظام الذكوري، بما فيها العنف بناءً على الجنس والخسائر البشرية والهدم والاعتقالات والاعتداءات التي يرتكبها المستوطنون والجنود. يصل هذا الدعم إلى أقصى درجات الفعالية عندما يقدمه الأشخاص المقربون في

المجتمعات المحلية بدلاً من الغرباء.

تحضير برامج توعية وبرامج حول الحد من مخاطر الكوارث للمجتمعات الأكثر تعرضاً لانتهاكات الاحتلال كقطاع غزة والمنطقة "ج" والقدس الشرقية. وتشمل برامج الحد من المخاطر أنشطة تتعلق بالتشريع والسياسات والاستراتيجيات والممارسات التي تُوضع وتُطبق للتقليل من نقاط الضعف ومخاطر الكوارث.

- تقديم دعماً اقتصادياً فيما يخص توفير فرص عمل للنساء. قد يتمثل هذا الدعم بتقديم منحاً صغيرة الحجم لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة، إذ تجد النساء أن هذه الأعمال التجارية تفيدهن أكثر من البرامج التدريبية وورشات العمل التي يُنفق فيها المال على الخدمات اللوجستية غير المفيدة بنظرهن.
- تقديم دعماً قانونياً في القضايا الخاصة التي تتطلب إجراءات قانونية (لم شمل العائلات ومصادرة الأراضي والاعتقالات والقصاص).
- شمل المنظمات النسائية والنسوية في تصميم البرامج والتخطيط لها لضمان ملاءمتها وتناسقها مع جدول أعمال النساء الفلسطينيات واحتياجاتهن.

> "لا ينبغي أن يكون سبب التضامن مع المرأة الفلسطينية هو الإشفاق عليها، بل يجب أن ينبع من الرغبة في الدفاع عن المبادئ والقيم التي يتجاهلها وينتهكها الاحتلال الإسرائيلي يومياً" (مقابلة معمقة مع منظمة تدعم حقوق المرأة، رام الله)

ثانياً: المناصرة والإعلام

- في الوضع المثالي، يجب أن تمثل النساء أنفسهن. يجب أن يرتكز أي تأييد يتم مع أو بدلاً عن النساء الفلسطينيات على واقع النساء وآرائهن وتصوراتهن وأن يتبنى راويتهن في طريقة تتحدى السمة الخفية لتجاربهن.

> "تركز وسائل الإعلام الرئيسية على الانتهاكات دون أن تمثل النساء وتقدم وجهة نظرهن. إذ يسيطر الرجال على التغطية الإعلامية مما يؤدي إلى إضعاف النساء" (مقابلة معمقة مع خبير إعلامي، رام الله).

- يجب توخي الحذر عند استخدام حقوق الإنسان والقانون الدولي في التأييد، لعدم حجب التأثير الحقيقي لممارسات الاحتلال على الإنسان، والتركيز بشدة على الطبيعة غير القانونية لهذه الممارسات.

> - "الألم غير مرئي، لذا لا نتحدث عنه لأننا نستخدم مصطلحات خاطئة كحقوق الإنسان ومصطلحات قانونية كالقانون الدولي. فنُسكت بالتالي تجارب النساء وألمهن" (مقابلة معمقة مع ناشطة نسائية، القدس).

- النساء الفلسطينيات لا يمثلن مجموعة متجانسة ولا يجب تمثيلهن على هذا النحو، وبالتالي، يجب أن تشمل جهود التأييد مختلف أنواع النساء في المجتمع الفلسطيني لعدم المساهمة في التنميط ودعم الرواية السائدة. يجب بذل الجهود للوصول إلى النساء الضعيفات وخاصة في المناطق البعيدة والمهمشة لنقل قصصهن.

> "نادراً ما نركز على الاختلافات والاستثناءات الموجودة في الرواية السائدة، وخاصة لدى المنظمات الأجنبية. علينا الذهاب للمناطق الضعيفة بدلاً من البقاء في رام الله وإجراء المزيد من ورشات العمل. النساء قادرات على تمثيل أنفسهن، لكننا بحاجة للوصول إليهن بدلاً من نقل وجهة نظرنا" (مقابلة معمقة مع خبير إعلامي، رام الله)

- يجب استخدام وسائل تأييد غير تقليدية ومبتكرة (كالأفلام القصيرة والفن، إلخ) لاستهداف جمهوراً أوسع باستخدام أدوات الشبكات الاجتماعية.
- استخدام شبكات التواصل الاجتماعية إلى أقصى حد للدعوة إلى التخلص من العنف ضد النساء وتعزيز حقوق الجنسين والمساعدة في تسليط الضوء على الواقع الذي تواجهه المرأة الفلسطينية يومياً في ظل الاحتلال. تم إنتاج فيلم تعليمي يعبر عن جزء من هذا الواقع بالتزامن مع هذا البحث.
- يجب تشجيع المنظمات الإعلامية المحلية والدولية على تطوير ممارسات تغطية خاصة واعتمادها لشرح تأثير الاحتلال الإسرائيلي الفريد والضار على المرأة الفلسطينية. وعليها تغطية القصص من منظور نسوي وضمان حصول مراسليها على التدريب المناسب لتغطية قصص النساء اللاتي يعشن في ظل الاحتلال على أفضل وجه.

> "التغطية الإعلامية للمرأة الفلسطينية ليست كافية أو مناسبة. فغالباً ما تُقدم النساء كضحايا عاجزات أو كبطلات خارقات، وتعد هاتان الصورتان مسيئتان للمرأة. يجب تجديد الإعلام ووسائله لمراعاة النساء ومعاملتهن كبشر" (مقابلة معمقة مع ناشطة نسائية، غزة).

> - لا ينبغي أن تقتصر التغطية الإعلامية للنساء الفلسطينيات على حالات الفقدان والموت، بل يجب أيضاً تغطية عملها في أرضها ومقاومتها ونجاحها في عملها وإنجازاتها السياسية وجميع الجوانب الإيجابية الأخرى لحياتها بالإضافة إلى معاناتها" (مقابلة معمقة مع منظمة تدعم حقوق المرأة، غزة).

Alianza por la Solidaridad (ALIANZA) هي منظمة دولية غير حكومية لديها خبرة تعود إلى أكثر من ٣٠ سنة في التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية وحملات الاتصال والدعم، عملها ALIANZA وتوجد في أكثر من ١٤ بلداً. بدأت منظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٩٣ وتعمل بنشاط وفقاً لاستراتيجية تعتمد على نوع الجنس.
http://www.alianzaporlasolidaridad.org/en/paises/palestina

جمعية الثقافة والفكر الحر هي منظمة فلسطينية غير ربحية رائدة في غزة أسست في العام ١٩٩٢، تسعى دوماً إلى التركيز على قيم المجتمع المدني وتعزيزها، والاضطلاع بدور مبتكر ومحفز في تمكين النساء والدعوة إلى حقوق النساء والمساواة بين الجنسين في فلسطين.
http://www.cfta.ps/ar/

ActionAid (منظمة المعونة في العمل)، هي حركة عالمية تضم الأشخاص اللذين يعملون معاً من أجل تحقيق قدر أكبر من حقوق الإنسان ودحر الفقر. نؤمن بأن الفقراء لديهم القدرة داخلهم على إحداث التغيير لأنفسهم ولعائلاتهم ومجتمعاتهم. وتحفز منظمة ActionAid هذا التغيير.
http://actionaid.org/palestine

الآراء المعروضة في هذا التقرير تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة ActionAid وAlianza por la Solidaridad وجمعية الثقافة والفكر الحر والاتحاد الأوروبي.

إعداد:

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) هو مركز فلسطيني مستقل للأبحاث وتنمية المجتمعات المحلية مقره في مدينتي رام الله وغزة في فلسطين ومسجل لدى وزارة الاقتصاد الفلسطينية. يعد مركز أوراد أحد معاهد البحوث المهنية متعددة التخصصات الرائدة في فلسطين، ويضم أكثر من ٢٠٠ باحث يعملون حالياً في المشروع. ويُعتبر مركز أوراد مركزاً رائداً في الأبحاث التي تخص الجنسين في فلسطين. يعمل المركز على تمكين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتحليل اعتماداً على نوع الجنس، فجُهز فريقنا بالمعرفة والمهارات والخبرة اللازمة التي تعبر عن عملنا.
http://www.awrad.org/

الملحق ١: نطاق البحث والمقاربة والمنهجية

نطاق البحث

ارتكز نطاق البحث الفعلي على العناصر المترابطة التالية:

- مخاطر وتهديدات الأمن والأمان، بما فيها العنف الممارس ضد النساء المعروف باسم "العنف بناءً على الجنس" والقيود المفروضة على حريتهن في الحركة وتشريد العائلات القسري، كعواقب مباشرة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي والتمييز المنهجي الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون والحكومة الإسرائيلية.
- سياسات التمييز الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من استفادة النساء من الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم والصرف الصحي، بالإضافة إلى رفض منحهن فرصاً اقتصادية ووضع قيود على مشاركتهن في السوق. جميع هذه العناصر تحد من قدرة المرأة الفلسطينية على متابعة حياته المهنية وتحقيق كامل إمكانياتها.

المقاربة

اعتمدت مقاربتنا على الخبرة المحلية والدولية الواسعة في إجراء أبحاث ومشاريع نوعية تركز على الجنس والنساء. تتمثل أحد الجوانب الرئيسية بأهمية دمج القيم والمبادئ النسوية وتكريمها عند إجراء مشروع البحث هذا. ويعود السبب وراء استخدامنا لأساليب نوعية أثناء تحضير هذه الدراسة بدلاً من أساليب كمية إلى أن الدراسة الاستقصائية تمكّننا من فهم تأثير الاحتلال على المرأة بشكل عام، إلا أنها لا تستطيع شرح المشاعر التي تشعر بها النساء بسبب هذه الآثار وكيف تتأثر حياتها اليومية وماهية آليات التأقلم التي تستخدمها. وعلى ذلك، تبين أن اللجوء إلى نقاشات المجموعات المركزة والمقابلات المعمقة مناسبة أكثر لتحقيق هدف هذه الدراسة.

تتميز الأبحاث النسوية بتركيزها الأساسي على تجارب النساء، حيث تهدف إلى «تسليط الضوء على النساء وتوعيتهن وتمكينهن» (هولوي وويلر ٢٠١٣). يرتكز مبدأ الأبحاث النسوية على تعزيز الشكل المرئي للقوة إلى أقصى حد والتخلص من القوة الخفية والمخبئة بتحويلها إلى قوة ظاهرة وواضحة. وباعتمادنا على نهج نسوي في البحث، اختلف تركيزنا فيما يخص التحليل المتعلق بالقوة، فاستخدمنا تحليلاً يعتمد على نوع الجنس لتحليل الاستنتاجات والنتائج. وفيما يلي المبادئ الأساسية التي اتبعناها في نهجنا:

- ارتكاز التحليل على النساء ونوع الجنس
- رفض استخدام علاقة الفاعل والمفعول به مع النساء المشاركات في الدراسة، فاستطعنا بفضل هذه المقاربة التعامل مع النساء كخبيرات في المعلومات التي يقدمنها لنا
- التركيز بقوة على الأخلاقيات في عملية البحث بأكملها
- التركيز على طرق تمكين المرأة وتغيير علاقات القوة بين النساء والرجال

شملنا هذه المبادئ في جميع مراحل البحث، وخضع جميع الباحثين لتدريب بشأن هذه المبادئ قبل مباشرة العمل الميداني.

المنهجية

يرتكز البحث أساساً على البحث الميداني الذي أُجري في المناطق المذكورة أعلاه بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٧. تطلب البحث الميداني إجراء:

- ٧ مجموعات مركزة
- ١٦ مقابلة معمقة مع النساء والشابات المتأثرات بالاحتلال الإسرائيلي
- ١٠ مقابلات معمقة مع خبراء في مجال حقوق الإنسان، وناشطات في الحركة النسائية/قياديات، ومنظمات تدعم حقوق المرأة ووكالات إعلامية وناشطات شابات

تم توزيع المشاركات على المجموعات المركزة والمقابلات المعمقة عبر المناطق الجغرافية التي غطتها هذه الدراسة كما يلي:

المجموعات المعمقة والمقابلات مع النساء		
	المجموعات المعمقة	المقابلات
غزة	٢	٨
القدس الشرقية	٢	٢
الخليل (هاء «٢»)	١	٢
الخليل (المنطقة «ج»)	١	٢
غور الأردن	١	٢

المقبلات مع الخبراء		
	الضفة مع الخبراء	غزة
خبراء حقق الإنسان	١	١
نشاطات الحركة النسائية/القيادات	٢	١
المنظمات المدافعة عن حقوق النساء	١	١
الوكالات الإعلامية	١	١
الناشطات الشابات	١	-

تطوعت جميع المشاركات للمشاركة في هذا البحث وحصلن على شرح لهدف الدراسة ونظرة عامة عن المعلومات المجموعة.

نُظمت المجموعات المركزة بمساعدة منظمات المجتمعات المحلية والمجموعات الشعبية والمتطوعين في جميع مناطق البحث. نرغب بالتعبير عن تقديرنا البالغ لهذه المنظمات والأفراد.

بالإضافة للبحث الميداني، تم إجراء دراسة نظرية للمعلومات المتوفرة حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء.

الملحق ٢: المراجع

Adalah.org. (2017). Family Unification - Adalah. [online] Available at: https://www.adalah.org/en/content/view/7556 [Accessed 18 Apr. 2017].

Addameer Prisoner's Support and Human Rights Association (2008). "IN NEED OF PROTECTION" PALESTINIAN FEMALE PRISONERS IN ISRAELI DETENTION.

Addameer. (2017). IMPRISONMENT OF WOMEN AND GIRLS. [online] Available at: http://www.addameer.org/the_prisoners/women [Accessed 6 Jun. 2017].

Addameer. (2017). Statistics. [online] Available at: http://www.addameer.org/statistics [Accessed 17 May 2017].

Amnesty International (2005). Israel and the Occupied Territories: Conflict, occupation and patriarchy, Women carry the burden. Amnesty International Publications.

Amnesty International (2009). TROUBLED WATERS – PALESTINIANS DENIED FAIR ACCESS TO WATER. Amnesty International Publications.

Azzalini M., Pujia V., Raguzzoni K. (2016). Economic Development Policy Brief 1: Microfinance in Palestine: Are loans too expensive and should interest rates be capped?. Italian Agency for Development Cooperation (AICS). Jerusalem.

BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights (2004). Al-Nakba: The Continuing Catastrophe. BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights.

Btselem.org. (2017). Reality check: Almost fifty years of occupation. [online] Available at: http://www.btselem.org/publications/201606_reality_check [Accessed 5 Apr. 2017]. In-text: (Btselem, 2016)

Btselem.org. (2017). Fatalities after operation Cast Lead. [online] Available at: http://www.btselem.org/statistics/fatalities/after-cast-lead/by-date-of-event [Accessed 15 Mar. 2017]. In-text: (Btselem, 2017a)

Btselem.org. (2017). Fatalities before Operation «Cast Lead». [online] Available at: http://www.btselem.org/statistics/fatalities/before-cast-lead/by-date-of-event [Accessed 12 Mar. 2017]. In-text: (Btselem, 2017a)

Btselem.org. (2017). Fatalities during Operation Cast Lead. [online] Available at: http://www.btselem.org/statistics/fatalities/during-cast-lead/by-date-of-event [Accessed 12 Mar. 2017]. In-text: (Btselem, 2017a)

Btselem.org. (2017). Fatalities in the first Intifada. [online] Available at: http://www.btselem.org/statistics/first_intifada_tables [Accessed 12 Mar. 2017]. In-text: (Btselem, 2017a)

Btselem.org. (2017). Statistics on Settlements and Settler Population. [online] Available at: http://www.btselem.org/settlements/statistics [Accessed 9 Apr. 2017]. In-text: (Btselem, 2017b)
Btselem.org. (2017). Statistics on demolition of houses built without permits in the West Bank (Not including East Jerusalem). [online] Available at: http://www.btselem.org/planning_and_building/statistics [Accessed 3 Apr. 2017]. In-text: (Btselem, 2017c)

Btselem.org. (2017). Statistics on demolition of houses built without permits in East Jerusalem. [online] Available at: http://www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics [Accessed 3 Apr. 2017].. In-text: (Btselem, 2017c)

Causes of Armed Conflicts and Their Effects on Women. (2015). International Journal of Research in Humanities and Social Studies, 4)2).

El Feki, S., Heilman, B. and Barker, G. (2017). Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa. Cairo and Washington, D.C: UN Women and Promundo-US.

EUROPEAN UNION (2017). National Situation Analysis Report: Women's Human Rights and Gender Equality Occupied Palestinian Territory. EUROMED.

Husni Dhaher, S. (2017). The impact of the current situation on the human rights Of The Vulnerable Palestinian Groups In East Jerusalem. Heinrich-Böll-Stiftung Palestine & Jordan office.

International Committee of the Red Cross (ICRC) (2001). Women Facing War. International Committee of the Red Cross (ICRC).

Israel and the Occupied Territories Conflict, occupation and patriarchy Women carry the burden. (2005). Amnesty International.

ITEM 6: RACISM, RACIAL DISCRIMINATION, XENOPHOBIA AND ALL FORMS OF DISCRIMINATION Written Intervention Jointly Submitted by Al-Haq, the Palestinian Centre for Human Rights, and Adalah. (2004). In: UN Commission on Human Rights - 60th session. Al-Haq, the Palestinian Centre for Human Rights.

Jordanvalleysolidarity.org. (2017). Jordan Valley Solidarity – A grassroots network of a Palestinian communities in the Jordan Valley International supporters. [online] Available at: http://jordanvalleysolidarity.org/ [Accessed 17 May 2017].

Maan Development Center (2008). Apartheid Roads: Promoting Settlements, Punishing Palestinians. Maan Development Center.

McKay, S. (1998). The Effects of Armed Conflict on Girls and Women. PEACE AND CONFLICT: JOURNAL OF PEACE PSYCHOLOGY, 4)4), pp.392-381.

Nobel Women's Initiative (2011). War on Women: Time for Action to End Sexual Violence in Conflict. Nobel Women's Initiative.

OCHA oPt. (2011). Special Focus: Barrier Update. Jerusalem: OCHA oPt.

OCHA oPt. (2017). Humanitarian Impact of Settlements. [online] Available at: https://www.ochaopt.org/theme/humanitarian-impact-of-settlements [Accessed 15 Apr. 2017].

OCHA oPt. (2017). Movement and Access. [online] Available at: https://www.ochaopt.org/theme/movement-and-access [Accessed 19 May 2017].

OCHA oPt. (2017). The Gaza Strip: The Humanitarian Impact of the Blockade | July 2015. [online] Available at: https://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-humanitarian-impact-blockade-july2015- [Accessed 12 Apr. 2017].

OCHA oPt. (2017). The isolation of Palestinians in the Israeli-controlled area of Hebron city continues. [online] Available at: https://www.ochaopt.org/content/isolation-palestinians-israeli-controlled-area-hebron-city-continues.

OCHA oPt. (2017). Humanitarian Impact of Settlements. [online] Available at: https://www.ochaopt.org/theme/humanitarian-impact-of-settlements.

Ohchr.org. (2017). OHCHR | Reducing violence against women and promoting gender equality: two underused tools in bridging fragmented and divided communities and achieving peace. [online] Available at: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20565&LangID=E [Accessed 6 Jun. 2017].

Palestine Palestinian Central Bureau of Statistics (2017). Press Release on the Eve of the International Women's Day.

Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA) (2015). Palestinian Women. Jerusalem: PASSIA.

Palestinian Center for Human Rights (2009). Through Women's Eyes. Palestinian Center for Human Rights.

Palestinian Ministry of Women›s Affairs - National Committee to Combat Violence against Women (2011). Al-Haq, the Palestinian Centre for Human Rights 2019-2011.

Pcbs.gov.ps. (2016). Palestinian Central Bureau of Statistics - State of Palestine. [online] Available at: http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1684&mid=3172&wversion=Staging [Accessed 14 May 2017].
Pcbs.gov.ps. (2015a). Palestinian Central Bureau of Statistics - State of Palestine. [online] Available at: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-02-2015e.htm
Pcbs.gov.ps. (2015b). Marriage Contracts Registered in Palestine in 2015 by Age Group. In text: (PCBS, 2015b). [online] Available at: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/MARRIAGES04-2015-20%a.htm
Palestinian Central Bureau of Statistics - State of Palestine (2017). Women's International Day 2017. In-text: (PCBS, 2017a).

Palestinian Central Bureau of Statistics - State of Palestine (2017). International Population Day 2017. In-text: (PCBS, 2017b).

Pre-sessional Working Group - (29-25 June 2016) Suggested List of Issues Prior to Reporting for Israel. (2016). In: COMMITTEE ON THE ELIMINATION OF DISCRIMINATION AGAINST WOMEN (CEDAW). Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC).

Said, N., Ziad-Ghattas, R., Hyman, N., Shuaibi, M. Violence against Women and Girls in the occupied Palestinian territories (Formative Research). AWRAD, Ramallah. 2017.

Shalhoub-Kevorkian, N. and Mokari-Renawi, S. (n.d.). Palestinian Women's Interactions with the Israeli Police Force: Access to Justice for Palestinian Women in Israel.

Shalhoub-Kevorkian, N. (n.d.). The Physics of Power and the Challenges of the Palestinian Feminist Discourse: Between Thought and Practice. Jadal, (4).

Shalhoub-Kevorkian, N. (2015). THE POLITICS OF BIRTH AND THE INTIMACIES OF VIOLENCE AGAINST PALESTINIAN WOMEN IN OCCUPIED EAST JERUSALEM. British Journal of Criminology Advance Access published May 2015 ,20. file:///C:/Users/user/AppData/Local/Microsoft/Windows/INetCache/Content.Outlook/PU4PQSZ9/Br20%J20%Criminol-2015-Shalhoub-Kevorkian-bjc_azv035.pdf
The Israeli Committee Against House Demolitions (ICAHD) (2016). Obstacles to Peace: A Reframing of the Israeli Palestinian Conflict. The Israeli Committee Against House Demolitions (ICAHD).

The Kvinna till Kvinna Foundation (2012). Inequalities facing Women living in Area C of the occupied Palestinian territories' West Bank. The Kvinna till Kvinna Foundation.

The Norwegian Refugee Council (NRC) (2015). Gaza: The Impact of Conflict on Women. The Norwegian Refugee Council (NRC).

The United Nations Children›s Fund (UNICEF) (2017). THE IMPACTOF CONFLICT ON WOMEN AND GIRLS IN WEST AND CENTRAL AFRICA AND THE UNICEF RESPONSE. New York: UNICEF.

Turshen, M. (2006). The Impact of Civil War on Women and Children in Africa. Security, Reconstruction and Reconciliation: When the Wars End, pp.96-85.

UN Country Team, oPt. (2016). Common Country Analysis: Leave No One Behind: A Perspective on Vulnerability and Structural Disadvantage in Palestine. Jerusalem: UN Country Team, oPt.

UN Women (2016). INTERNATIONAL LEGAL ACCOUNTABILITY MECHANISMS PALESTINIAN WOMEN LIVING UNDER OCCUPATION. UN Women.

UN Women | Palestine. (2017). Facts and Figures. [online] Available at: http://palestine.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures [Accessed 16 May 2017].

UN Women | Palestine. (2017). In the Jordan Valley, Bedouin women filmmakers tell their own stories. [online] Available at: http://palestine.unwomen.org/en/news-and-events/stories/12/2016/jordan-valley-bedouin-women [Accessed 13 May 2017].

UNIFEM (2009). Voicing the needs of Women and Men in Gaza Beyond the aftermath of the 23 day Israeli military operations. UNIFEM.

United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (2013). Update on Settler Violence in the West Bank, including East Jerusalem. OHCHR.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2016). Fragmented lives Humanitarian Overview 2015. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA).

United Nations Population Fund (UNFPA) (2014). Protection in the Windward. UNFPA.
UNRWA. (2017). Palestine refugees | UNRWA. [online] Available at: https://www.unrwa.org/palestine-refugees [Accessed 16 May 2017].

Un.org. (2017). Landmark resolution on Women, Peace and Security (Security Council resolution 1325). [online] Available at: http://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/ [Accessed 28 May 2017].

Un.org. (2017). Secretary-General›s remarks to the Security Council on the Situation in the Middle East [As delivered] | United Nations Secretary-General. [online] Available at: https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/18-04-2016/secretary-generals-remarks-security-council-situation-middle-east [Accessed 13 May 2017].

Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC) (2016). Summary report for 2015 Submitted to the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories. WCLAC.

Yesh Din. (2015 .(2017 In Numbers - Yesh Din. [online] Available at: https://www.yesh-din.org/en/-2015in-numbers/ [Accessed 24 Apr. 2017].

The United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL). (2006). HUMAN RIGHTS COUNCIL DISCUSSES REPORTS ON CUBA, OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORIES, CAMBODIA AND HAITI. [online] Available at: https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/9/0AB43F20D4B9389F852571F60052D9D3 [Accessed 7 Jun. 2017].

UN, (2012). Impact of Israeli Occupation on Housing, Health Care, Employment for Palestinian Women and Youth. https://www.un.org/press/en/2012/gapal1234.doc.htm
UN, The Mission of the State of Palestine to the UN, 2015. Fact Sheet: The State of Palestine's Women Under occupation. http://palestineun.org/fact-sheet-the-state-of-palestines-women-under-occupation/

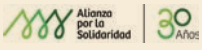

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة ٢٠١٧